

التقرير السنوي

٢٠١٤



تطلعات جديدة....
لمستقبل باهر.

النبذة

تأسس بنك البحرين الوطني في عام ١٩٥٧ كأول مصرف وطني مملوك بالكامل لمساهمين محليين. ومنذ ذلك الحين شهد البنك نمواً متوازناً ليصبح المصرف الرائد في تقديم شتى الخدمات المصرفية لقطاعي الأفراد والشركات.

ويلعب البنك دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني بفضل حصته الكبيرة بين البنوك التجارية وشبكته الواسعة من الفروع المحلية وأجهزة الصراف الآلي وقوامها ٢٥ فرعاً و٥٩ جهازاً، ويسعى البنك إلى تطوير مهاراته من أجل إقتناص فرص الأعمال خليجياً ودولياً، ويقوم فرعاً البنك في أبوظبي والرياض بدور رائد في هذا المجال.

يقع بنك البحرين الوطني على رأس قائمة الشركات المدرجة في بورصة البحرين. ويمتلك ٥٥٪ من أسهم البنك أفراد ومؤسسات من القطاع الخاص، بينما تمتلك شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (م) والتي تمتلكها بنسبة ١٠٠٪ حكومة مملكة البحرين ما نسبته ٤٥٪. وقد استطاع بنك البحرين الوطني مواكبة اتجاهات السوق بهدف تقديم أفضل الخدمات لزيائته عن طريق تسخير أحدث التقنيات المستخدمة، مما ساعد طاقم موظفيه الذي يضم ٥٥٧ موظفاً على تقديم أفضل الخدمات المتميزة بكفاءة واحترافية عالية لزيائته من الأفراد والشركات والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية.



**صاحب السمو الملكي الأمير
خليفة بن سلمان آل خليفة**
رئيس الوزراء الموقر



**حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة**
ملك مملكة البحرين المفدى



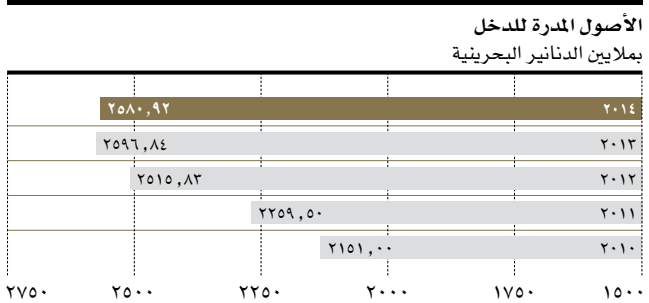
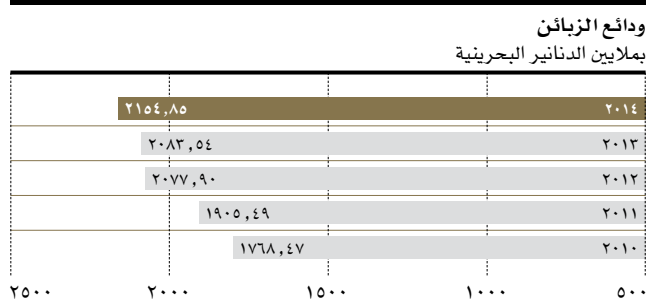
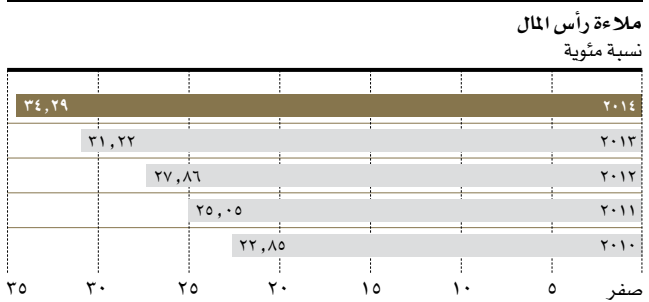
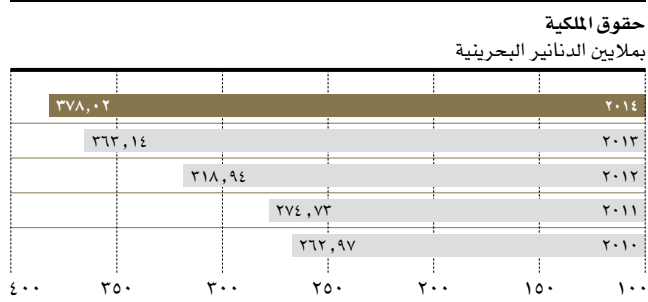
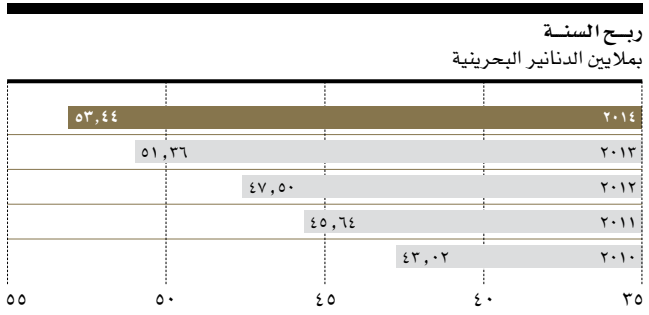
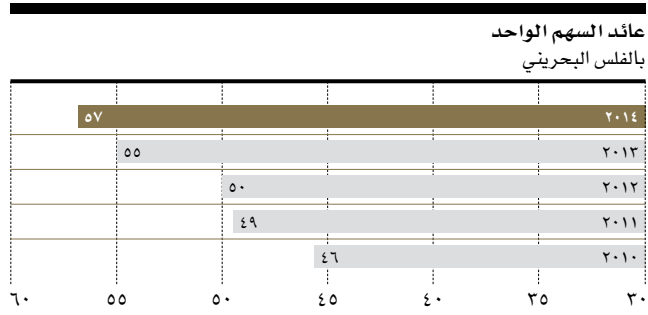
**صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة**
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

المحتويات

٤	موجز البيانات المالية
٨	أعضاء مجلس الإدارة
١٠	تقرير مجلس الإدارة
١٢	تقرير الرئيس التنفيذي
١٤	التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات
٢٤	الإدارة التنفيذية
٢٨	مراجعة العمليات
٣٨	استعراض الوضع المالي
٤٢	إدارة المخاطر
٤٨	تقرير المكافآت البيانات المالية
٥٥	تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين
٥٦	بيان المركز المالي
٥٧	بيان الربح أو الخسارة
٥٨	بيان الدخل الشامل
٥٩	بيان التغيرات في حقوق الملكية
٦١	بيان التدفقات النقدية
٦٢	إيضاحات حول البيانات المالية
١٠٠	الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال
١١٦	دليل الاتصالات

موجز البيانات المالية

٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	
					الإيرادات (بملايين الدنانير البحرينية)
٤٨,٧٠	٥٥,٣٧	٦١,٩٢	٥٩,٨٢	٥٩,٥٨	صافي الفوائد المكتسبة
٢٣,١٨	٢٤,٥٥	٢٤,٦٩	٢٤,٨٣	٢٩,٦٣	إيرادات أخرى
٢٥,٨٣	٢٦,٦١	٢٧,٣٤	٢٧,٤٥	٢٩,١٩	مصروفات التشغيل
٤٣,٠٢	٤٥,٦٤	٤٧,٥٠	٥١,٣٦	٥٣,٤٤	ربح السنة
٢٣,٣٣	٢٥,٦٦	٢١,٣٨	٢٢,٩٣	٢٣,٥٢	أرباح أسهم نقدية
					الوضع المالي (بملايين الدنانير البحرينية)
٢٢٧٤,٠٥	٢٣٨٨,٦٥	٢٦٥٤,٥٦	٢٧٤٩,٢٣	٢٧٣٨,٤٦	إجمالي الموجودات
٩٥٠,٨٠	٩٧٢,٠٧	٨٨٨,٢٥	٨٥٩,٣٩	٧٨٠,٩٧	قروض وسلفيات
٦٥٦,٢٢	٦٥٠,٢١	٧٥٧,٨٣	٩٩٧,٧٢	٩٩٩,٤٩	أوراق مالية استثمارية
٢١٥١,٠٠	٢٢٥٩,٥٠	٢٥١٥,٨٣	٢٥٩٦,٨٤	٢٥٨٠,٩٢	الأصول المدرة للدخل
٢٠٠٠,٣٠	٢١٠٣,١٠	٢٣٢١,٨٥	٢٣٦٦,٢٥	٢٣٢١,٣٤	إجمالي الودائع
١٧٦٨,٤٧	١٩٠٥,٤٩	٢٠٧٧,٩٠	٢٠٨٣,٥٤	٢١٥٤,٨٥	ودائع الزبائن
٢٦٢,٩٧	٢٧٤,٧٣	٣١٨,٩٤	٣٦٣,١٤	٣٧٨,٠٢	حقوق الملكية
					مؤشرات الأداء الرئيسية
					العوائد:
%١٧,٠٦	%١٦,٩٨	%١٦,٠٠	%١٥,٠٦	%١٤,٤٢	العائد على متوسط حقوق الملكية
%١,٩٦	%١,٩٦	%١,٨٨	%١,٩٠	%١,٩٥	العائد على متوسط الموجودات
٤٦	٤٩	٥٠	٥٥	٥٧	عائد السهم الواحد (فلس)
%٣٥,٩٣	%٣٣,٣٠	%٣١,٥٧	%٣٢,٤٣	%٣٢,٧٢	الكفاءة التشغيلية (مصروفات التشغيل / مجموع الإيرادات)
٧٤	٨٠	٨٥	٩٢	٩٦	الربح المحقق من كل موظف (بالآلاف الدنانير البحرينية)
					رأس المال:
%١١,٥٦	%١١,٥٠	%١٢,٠١	%١٣,٢١	%١٣,٨٠	نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات
٦,٩١	٦,٦١	٧,٣٢	٦,٥٧	٦,٢٤	مجموع المطلوبات إلى حقوق الملكية (مرات)
٧,٢٠	٦,٧٦	٦,٩٩	٦,٩٢	٦,٤٠	متوسط مجموع المطلوبات إلى متوسط حقوق الملكية (مرات)
%٢٢,٨٥	%٢٥,٠٥	%٢٧,٨٦	%٢١,٢٢	%٣٤,٢٩	معدل ملاءة رأس المال (%)



التصنيفات				
عملات أجنبية				
مؤيدز	القوة المالية	طويل الأجل	قصير الأجل	
موديز	D+	Baa2	P2	
فيتش	الجدوى bbb	طويل الأجل BBB	قصير الأجل F3	الدعم 2
كابيتال انتليجانس	القوة المالية A	طويل الأجل BBB	قصير الأجل A2	الدعم 1

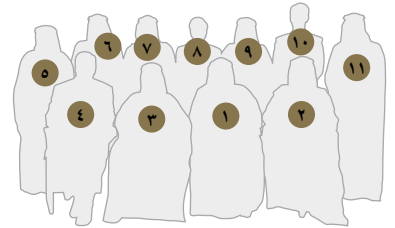


توظيف معرفتنا
المحلية الراسخة
للمضي قدماً بقطاعات
الفرص الجديدة





- | | |
|--|---|
| ١. فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة | ٧. خالد يوسف عبدالرحمن
عضو مجلس الإدارة |
| ٢. د. عصام عبدالله فخرو
نائب رئيس مجلس الإدارة | ٨. عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم
عضو مجلس الإدارة |
| ٣. عبدالله يوسف أكبر علي رضا
نائب رئيس مجلس الإدارة | ٩. فوزي أحمد كانو
عضو مجلس الإدارة |
| ٤. علي حسين يتيم
عضو مجلس الإدارة | ١٠. مير ذوالفقار علي
عضو مجلس الإدارة |
| ٥. حسين سلطان الغانم
عضو مجلس الإدارة | ١١. خالد عمر الرميحي
عضو مجلس الإدارة |
| ٦. الشيخ راشد بن سلمان محمد آل خليفة
عضو مجلس الإدارة | |



فاروق يوسف خليل المؤيد

رئيس مجلس الإدارة

عضو غير مستقل وغير تنفيذي.

إنضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام ١٩٩٧.

رئيس لجنة التعيينات والمكافآت.

رئيس مجلس إدارة شركة يوسف خليل المؤيد وأولاده.

ومجموعة المؤيد العالمية، وأشرف، وشركة البحرين للسوق

الحرّة، وشركة فنادق البحرين، والجامعة الأهلية، وبيت

التمويل الوطني وشركة البحرين الوطنية للتأمين.

عضو مجلس إدارة إنفستكوروب بنك ش. م. ب.

د. عصام عبدالله فخر

نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو غير مستقل وغير تنفيذي.

إنضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠٠٨.

رئيس اللجنة التنفيذية.

عضو لجنة التعيينات والمكافآت.

رئيس مجلس إدارة شركة البحرين للسينما ومجموعة

عبدالله يوسف فخر وأولاده.

عضو مجلس إدارة شركة البحرين القابضة (ممتلكات).

عبدالله يوسف أكبر علي رضا

نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو مستقل وغير تنفيذي.

إنضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ١٩٨٤.

رئيس لجنة التدقيق.

عضو لجنة التعيينات والمكافآت.

رئيس مجلس إدارة يوسف أكبر علي رضا وأولاده.

عضو مجلس إدارة شركة البحرين لتصلح

السفن والهندسة.

علي حسين يتييم

عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل وغير تنفيذي.

إنضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ١٩٨٥.

نائب رئيس اللجنة التنفيذية.

عضو لجنة التعيينات والمكافآت.

نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات

علي ومحمد يتييم.

خالد يوسف عبدالرحمن

عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل وغير تنفيذي.

إنضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠٠١.

نائب رئيس لجنة التدقيق.

نائب رئيس مجلس إدارة شركة أوّال للألبان.

عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية لشركة

البحرين لتصلح السفن والهندسة والشركة البحرينية

السعودية للمواصلات.

حسين سلطان الغانم

عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل وغير تنفيذي.

إنضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠٠٤.

عضو لجنة التدقيق.

الوظيفة: الوكيل المساعد للموارد البشرية والمالية

بديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء.

عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم

عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل وتنفيذي.

إنضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠٠٩.

عضو اللجنة التنفيذية.

رئيس مجلس إدارة بنك البحرين الاسلامي، وشركة

«بنفت»، والجمعية المصرفية بالبحرين.

نائب رئيس مجلس الادارة ورئيس اللجنة التنفيذية

وعضو لجنة التعيينات والمكافآت لشركة البحرين

للإتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو).

نائب رئيس مجلس إدارة شركة أمنية للموبايل (الاردن)،

وشركة ديراكو (مالديف)، وشركة شور جيرنسي

المحدودة، وشركة شور جيرسي المحدودة، وشركة شور

جزيرة مان المحدودة.

عضو مجلس إدارة برنامج سموولي العهد للمنهج

الدراسية الدولية، وإدارة الودائع وحماية حسابات

الاستثمارات غير المقيدة بمصرف البحرين المركزي.

فوزي أحمد كانو

عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل وغير تنفيذي.

إنضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠١٠.

عضو اللجنة التنفيذية.

رئيس مجلس إدارة شركة عبدالرحمن جاسم

كانو المحدودة.

نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات يوسف

بن أحمد كانو (البحرين).

عضو مجلس الإدارة التنفيذي لشركة البحرين

لتصلح السفن والهندسة.

عضو مجلس إدارة شركة البحرين للنفادق.

خالد عمر الرميحي

عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل وغير تنفيذي.

إنضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠١٤.

عضو لجنة التدقيق.

الوظيفة: رئيس ومالك فندق القصر في مملكة البحرين.

رئيس مجلس إدارة شركة مطار البحرين.

عضو مجلس إدارة مجلس التنمية الاقتصادية.

مير ذوالفقار علي

عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل وغير تنفيذي.

إنضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠١٤.

عضو اللجنة التنفيذية.

الوظيفة: رئيس الإستثمار بشركة البحرين

القابضة (ممتلكات).

عضو مجلس إدارة شركة جيمس ميناسا القابضة

المحدودة، وشركة طيران الخليج القابضة.

الشيخ راشد بن سلمان محمد آل خليفة

عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل وغير تنفيذي.

إنضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠١٤.

عضو اللجنة التنفيذية.

الوظيفة: مصر في متقاعد واستشاري مستقل

للخدمات المصرفية والاستثمار.

بيئة العمل العامة

تميز أداء الإقتصاد العالمي خلال عام ٢٠١٤ بالتذبذب نتيجة الوضع السياسي للمنطقة والإنخفاض الحاد في أسعار النفط مع نهاية العام. ورغم أن عام ٢٠١٤ بدأ ببوادر إيجابية، إلا أن حالة عدم الوضوح أدت إلى سيادة الشكوك حول قوة وسرعة الانتعاش الإقتصادي. وجاءت وتيرة النمو غير منتظمة مع ظهور فروقات كبيرة في معدلات النمو بين مختلف المناطق. ورغم أن الإقتصاد الأمريكي لا يزال يظهر نمواً قوياً وثابتاً، إلا أن منطقة اليورو تواجه تحديات نمو حقيقية، في الوقت الذي تباطئت فيه معدلات النمو في كل من الدول الآسيوية والأسواق الصاعدة بشكل كبير.

من المتوقع أن يحقق إقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نسبة نمو قوية تتجاوز ٤,٠% في عام ٢٠١٤، ويعود ذلك بصفة أساسية للوتيرة القوية في معدلات النمو في القطاعات غير النفطية مع تحقيق نسبة نمو معتدلة في القطاع النفطي. ومع ذلك، فإن الإنخفاض الحاد في أسعار النفط مع نهاية العام قد يؤدي إلى زيادة التحديات مع حلول عام ٢٠١٥.

كما ومن المتوقع أن يحقق الإقتصاد البحريني خلال عام ٢٠١٤ معدلات نمو قوية مدعوماً بالعديد من مشاريع البنية التحتية التي تم تنفيذها خلال العام. ويتوقع مجلس التنمية الاقتصادية أن تصل نسبة النمو السنوي للربع الأول والثاني والثالث من عام ٢٠١٤ إلى ٤,٦%، كما سيحقق القطاع النفطي نسبة نمو ٦,٠% والقطاع غير النفطي نسبة نمو ٤,٢%. وقد تميز النمو خلال الربع الأول والثاني والثالث من العام بإتساع قاعدته، حيث أظهرت جميع القطاعات النفطية، والأهم القطاعات غير النفطية التي حققت إنتعاشاً ملحوظاً في معدلات النمو. ويتوقع مجلس التنمية الاقتصادية تحقيق نسبة نمو لعام ٢٠١٤ تبلغ ٤,٢%.

الأداء العام

على ضوء هذه الخلفية، حافظ بنك البحرين الوطني على وتيرة النمو محققاً أرباحاً صافية لعام ٢٠١٤ بلغت ٥٣,٤٤ مليون دينار بحريني (١٤٢,١٢ مليون دولار أمريكي) مقارنة بمبلغ ٥١,٣٦ مليون دينار بحريني (١٣٦,٦٠ مليون دولار أمريكي) للعام المنصرم، أي بزيادة بلغت نسبتها ٤,٠%. وتعكس هذه النتائج الطيبة تقدم البنك المستمر وقدرتنا على تحسين المردود لمساهميننا الكرام. وجاء العائد على متوسط حقوق الملكية بنسبة ١٤,٤٢% والعائد على متوسط الأصول بنسبة ١,٩٥% والذي بقي قوياً حسب المعايير الإقليمية والدولية. ولا يزال البنك يتميز بقاعدة رأسمال قوية ومعدلات عالية من السيولة وتنوع في محفظة الأصول.

استمرت ودائع الزبائن في إظهار نمو ثابت حيث بلغت ٢١٥٤,٨٥ مليون دينار بحريني (٥٧٣٠,٩٨ مليون دولار أمريكي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مقارنة بمبلغ ٢٠٨٣,٥٤ مليون دينار بحريني (٥٥٤١,٣٣ مليون دولار أمريكي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وهو ما يمثل نسبة نمو بلغت ٢,٤%. وفي الوقت نفسه، بلغ إجمالي الأصول المدرة للدخل ٢٥٨٠,٩٢ مليون دينار بحريني (٦٨٦٤,١٦ مليون دولار أمريكي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مقارنة بمبلغ ٢٥٩٦,٨٤ مليون دينار بحريني (٦٩٠٦,٤٥ مليون دولار أمريكي) في العام السابق. ولا يزال البنك يتميز بمحفظة أصول متنوعة، ولا يزال مستوى كفاية رأس المال جيداً حيث بلغت نسبته ٣٤,٣% قبل التخصيصات المقترحة.



فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة

يسر مجلس إدارة بنك البحرين الوطني أن يقدم تقريره السنوي الثامن والخمسين عن أعمال البنك والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

مجموع الموجودات بملايين الدنانير البحرينية	
٢٠١٤	٢٧٣٨,٤٦
٢٠١٣	٢٧٤٩,٢٣
٢٠١٢	٢٦٥٤,٥٦
٢٠١١	٢٣٨٨,٦٥
٢٠١٠	٢٢٧٤,٠٥

هذا وتجدر أن المزيد من التفاصيل حول برنامج الهبات والتبرعات ودور ومسؤوليات البنك في المجتمع في باب منفصل بعنوان «دورنا في المجتمع» من هذا التقرير السنوي.

حوكمة الشركات

يدرك مجلس الإدارة جيداً بأن التطبيق الأمثل لنظام حوكمة الشركات يعتبر عنصراً فعالاً لنجاح أية مؤسسة وهو ملتزم بحماية مصالح كافة الأطراف ذوي العلاقة. وبناءً على ذلك، فإن البنك قد قام بالعديد من المبادرات من أجل الوفاء بمتطلبات واشتراطات نظام حوكمة الشركات الذي أصدرته وزارة الصناعة والتجارة ولائحة قوانين مصرف البحرين المركزي.

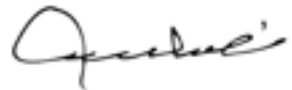
ويتضمن باب التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات في التقرير السنوي تقريراً وافياً عن التزام البنك بهذا النظام.

شكر وتقدير

ينتهز مجلس الإدارة هذه الفرصة، بالأصالة عن نفسه ونيابة عن السادة المساهمين، ليرفع خالص تقديره وشكره إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المبدى، وإلى مقام صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وإلى جميع الوزارات وإدارات المملكة وهيئاتها. ويخص بالشكر وزارة المالية ومصرف البحرين المركزي على دعمهم المتواصل ومساندتهم المستمرة للبنك.

هذا وينتهز مجلس الإدارة هذه الفرصة أيضاً للترحيب بالشيخ راشد بن سلمان آل خليفة كعضو جديد في مجلس إدارة البنك ويتطلع إلى إسهاماته في استمرار نجاح البنك.

كما يتقدم مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير إلى موظفي البنك على إخلاصهم وتفانيهم في العمل، مما كان له عظيم الأثر فيما حققه البنك من إنجازات طيبة وإلى جميع زبائننا وأصدقائنا على حسن تعاونهم وثقتهم المستمرة في بنك البحرين الوطني.



فاروق يوسف خليل المؤيد

رئيس مجلس الإدارة

٢١ يناير ٢٠١٥

هذا ويستمر بنك البحرين الوطني بلعب دور نشط في دعم عجلة التنمية الاقتصادية لمملكة البحرين. ولتحقيق هذا الهدف، قام البنك بتنفيذ العديد من المبادرات خلال العام، حيث إنصب تركيز الخدمات المصرفية الشخصية على توسعة شبكة التوزيع المحلية وتقديم المنتجات والخدمات المبتكرة لتلبية احتياجات ومتطلبات الزبائن الكرام المتنامية خصوصاً في المجال التكنولوجي، علاوة عن توطيد العلاقات مع الزبائن. وجاء تركيز الخدمات المصرفية للشركات منصباً على دعم قطاع الأعمال التجارية والشركات والمؤسسات من خلال هيكل منتجات وخدمات مناسبة لزبائن هذا القطاع والتي تساعدهم على الوفاء باحتياجاتهم التجارية. وعلى المستوى الإقليمي، استمر البنك في إستراتيجيته القائمة على التوسع الإنتقائي في أبوظبي والرياض والتي تتقدم حسب الخطة المرسومة. وقد لعبت مجموعة الخزينة، الفروع الاقليمية والعمليات دوراً هاماً في عام ٢٠١٤ من خلال استخدام السيولة الفائضة المتوافرة لديها للإشتراك في العديد من الإصدارات المحلية والإقليمية.

أما بالنسبة للنظرة المستقبلية لعام ٢٠١٥، فستكون مليئة بالتحديات نظراً للوضع الإقتصاد العالمي الحالي وللإنخفاض الكبير في أسعار النفط على مدى الشهور القليلة الماضية. وينتهز مجلس إدارة البنك هذه الفرصة للتأكيد على التزامه الكامل بالوفاء بتطلعات جميع الأطراف ذوي العلاقة وفي نفس الوقت المحافظة على أعلى المستويات والمعايير التنظيمية للعمل حسب مبادئ حوكمة الشركات وذلك في جميع نشاطاته وتعاملاته التجارية.

هذا وتجدر أن المزيد من التفاصيل حول الوضع المالي وأداء البنك تحت باب «استعراض الوضع المالي» وباب «البيانات المالية» من هذا التقرير السنوي.

التخصيصات المقترحة

استناداً إلى النتائج المذكورة أعلاه، فقد قرر مجلس الإدارة التقدم بتوصية إلى السادة المساهمين للموافقة على التخصيصات التالية:

دينار بحريني	
الأرباح المستبقاة المعدلة كما في ١ يناير ٢٠١٤	١٢١,٧٩٥,٨٦٩
تخصيصات عام ٢٠١٣	(٣٥,٤٩٩,٥١٨)
إيرادات عام ٢٠١٤	٥٣,٤٣٧,٧٠٦
المجموع	١٣٩,٧٣٤,٠٥٧
أرباح نقدية (٢٥٪)	٢٣,٥٢٢,٤٠٠
هبات وتبرعات	٢,٦٧١,٨٨٥
يحول الى الاحتياطي العام	١٤,١١٣,٤٤٠
أرباح مستبقاة مرحلة بعد تخصيصات عام ٢٠١٤	٩٩,٤٢٦,٣٣٢
المجموع	١٣٩,٧٣٤,٠٥٧

الهبات والتبرعات

يتقدم مجلس الإدارة هذا العام بتوصية لتخصيص مبلغ ٢,٦٧ مليون دينار بحريني لبرنامج الهبات والتبرعات. ويمثل هذا المبلغ نسبة قدرها ٥٪ من صافي أرباح عام ٢٠١٤ القابلة للتوزيع. وبهذا يرتفع مجموع المخصصات في إطار هذا البرنامج منذ بدايته في عام ١٩٨٠ إلى ٢٧,٠١ مليون دينار بحريني.

كان عام ٢٠١٤ عاماً آخر من النجاح للبنك، إذ قمنا بالاستمرار في المحافظة على وتيرة النمو والمدعومة بميزانية عمومية قوية ووضع رأسمالي جيد. ويسرنا في هذا الصدد أن نعلن عن تحقيق أرباح صافية بلغت ٥٣,٤٤ مليون دينار بحريني (١٤٢,١٢ مليون دولار أمريكي) وهو أعلى مستوى يتم تحقيقه من قبل البنك حتى الآن، وذلك مقارنة بمبلغ ٥١,٣٦ مليون دينار بحريني (١٣٦,٦٠ مليون دولار أمريكي) في العام المنصرم، أي بزيادة بلغت ٤,٠٪. أما العائد على متوسط حقوق الملكية فقد بلغ ١٤,٤٢٪ بينما بلغ العائد على متوسط الأصول ١,٩٥٪ وفي الوقت ذاته بلغت نسبة مصروفات التشغيل إلى الدخل ٣٢,٧٪ وجميعها نسب لا تزال قوية حسب المعايير الدولية والإقليمية. وتعتبر نتائج عام ٢٠١٤ دليلاً واضحاً على قدرة البنك على تحقيق مصادر دخل ثابتة وفي نفس الوقت إدارة المصروفات التشغيلية بطريقة فعّالة والمدعومة باتباع ممارسات تجارية حكيمة بكفاءة.



عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم
الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة

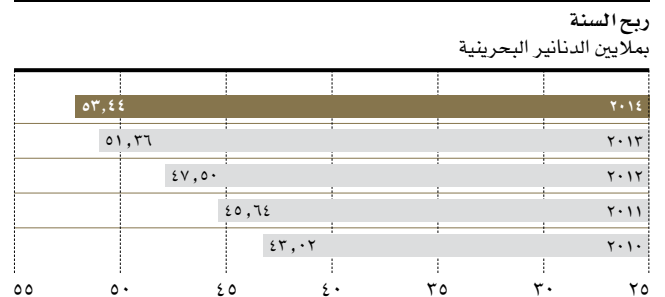
بلغ إجمالي الميزانية العمومية للبنك ٢٧٢٨,٤٦ مليون دينار بحريني (١٣, ٧٢٨٢ مليون دولار أمريكي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مقارنة ٢٧٤٩,٢٣ مليون دينار بحريني (٧٦, ٧٣١١ مليون دولار أمريكي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣. بلغ مجموع الأصول المدرة للدخل ٢٥٨٠,٩٢ مليون دينار بحريني (١٦, ٦٨٦٤ مليون دولار أمريكي) نظراً للمحفظة جيدة التنوع من القروض والاستثمارات وسندات الخزينة والودائع لدى البنوك. ولا يزال وضع السيولة للبنك مريحاً حيث شكلت الموجودات السائلة (النقد والأرصدة لدى المصارف المركزية وسندات الخزينة والودائع لدى البنوك) نسبة ٢٢,٤٪ من إجمالي الأصول. أما نسبة ملاءة رأس المال والتي بلغت ٣, ٢٪ قبل التخصيصات المقترحة فهي تعتبر من أقوى النسب والتي تتجاوز بشكل كبير متطلبات الإشتراطات الرقابية.

خلال عام ٢٠١٤، استمر البنك في تعزيز وتقوية وضعه بالسوق المحلي من خلال تنفيذ العديد من المبادرات التي استهدفت قاعدة متنوعة ومتزايدة من زبائن البنك.

كما وشهدت وحدة الخدمات المصرفية الشخصية تحسناً في أنشطة الإقراض والودائع مع قيام البنك بتنفيذ العديد من الحملات التسويقية التي سعت لتعزيز مركز البنك الرائد في هذا القطاع. وكما انصب التركيز على زيادة تشكيلة المنتجات المصرفية المقدمة من البطاقات. وعبر إمتلاكه أكبر شبكة من الفروع وأجهزة الصراف الآلي، فإن البنك مستمر في الإستثمار بمكانته الراسخة بالإضافة إلى تنفيذ العديد من المبادرات التقنية بهدف تلبية رغبات واحتياجات الزبائن المتغيرة.

من ناحية أخرى، ركزت وحدة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية على توسعة منتجاتها وخدماتها المقدمة إلى قطاعي الشركات والمؤسسات التجارية من خلال هيكلة العديد من المنتجات الحالية للوفاء بالإحتياجات الخاصة للزبائن من هذه الفئة. وبشكل عام، اتبعت وحدة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية منهج استهداف القطاعات بحيث يتم انتقاء القطاعات بعناية من السوق من أجل تنوع محفظة قروض وتحسين مستوى المخاطر.

كان عام ٢٠١٤ عام آخر يزخر بنجاح أعمال بنك البحرين الوطني، حيث حقق أرباحاً قياسية مدعومة بالتقدم الثابت في أنشطة أعماله الأساسية. واستمرت مؤشرات الأداء الأساسية في إظهار مستوى جيد، حيث يمضي البنك قدماً في تنفيذ خطته الإستراتيجية عبر تقديم منتجات وخدمات مطوّرة لزبائنه الكرام.



نحن نتطلع بحذر لحالة عدم الوضوح السائدة بالأخص في المنطقة وذلك في ضوء هبوط أسعار النفط التي ستمثل تحدياً أمام فرص النمو. ونحن متفائلون بأن السلطات في المنطقة ستقوم وبشكل فعال بتخصيص الفائض المتراكم من السنوات السابقة بالإضافة للمبادرة في سن السياسات الضرورية من أجل المحافظة على النمو. ومن المتوقع أن يستفيد إقتصاد مملكة البحرين من زيادة الإنفاق الحكومي واستثمارات صندوق التنمية الخليجي، كما ويتوقع مجلس التنمية الاقتصادية أن يحقق القطاع غير النفطي نسبة نمو تبلغ ٤,٥٪ ونسبة نمو أساسية تبلغ ٣,٦٪ في عام ٢٠١٥. أن زيادة التركيز على البنية التحتية وعلى مشاريع التنمية الإجتماعية الأخرى من شأنه أن تتيح مزيداً من فرص العمل أمام المؤسسات المصرفية المحلية. وبفضل قاعدة رأسماله القوية وسيولته المطمئنة وشبكة فروع البنك وأجهزته للصراف الآلي التي تعتبر الأكبر في المملكة، فإن بنك البحرين الوطني في وضع مناسب يؤهله للاستفادة من فرص الأعمال المتزايدة. ونحن نؤكد إلتزامنا المستمر والقوي نحو تلبية تطلعات زبائننا الكرام وفي نفس الوقت تحقيق المزيد من التقدم والنجاح لمساهمينا خلال السنوات القادمة.



عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم
الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة

هذا وتسير عملية التوسع الانتقائي الإقليمي للبنك حسب الخطة المرسومة. ففي أبوظبي، إنصب التركيز على تطوير العلاقات الثنائية مع الشركات والمؤسسات المحلية. أما في الرياض، فقد تمحور التركيز خلال العام على زيادة أنشطة الأعمال من قطاع السوق المتوسطة التي تلي متطلبات سياستنا للمخاطر. وتماشياً مع خطة البنك الإستراتيجية متوسطة الأجل، فإننا سنقوم بزيادة إهتمامنا بهدف تطوير أنشطة الأعمال في إقتصاد هاتين المنطقتين واللتين تعدان أكبر إقتصادين في منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وشارك البنك أيضاً في العديد من القروض المشتركة والصفقات الثنائية مع المؤسسات المالية الممتازة في المنطقة.

كما ولعبت مجموعة الخزينة، الفروع الإقليمية والعمليات دوراً هاماً خلال العام في الإستثمار الفعال للأموال الفائضة لدى البنك في الإصدارات الأولية للسندات من قبل حكومة مملكة البحرين والأوراق المالية قصيرة الأجل بعوائد مجزية. ونجحت المجموعة أيضاً في تحقيق مكاسب رأسمال من تقليص هامش الربح في أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واستطاعت زيادة إيراداتها من خلال ممارسة عملية سد فجوات أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأسواق الدولية وزيادة أنشطة أعمال القطع الأجنبي.

قام البنك خلال عام ٢٠١٣ بشراء حصة بلغت نسبتها ٢٥,٨٪ في بنك البحرين الإسلامي وهو ما سيسمح لبنك البحرين الوطني بأن يكون له موطن قدم في مجال القطاع المصرفي الإسلامي. وبصفته مساهماً رئيسياً في بنك البحرين الإسلامي، فإن بنك البحرين الوطني يلعب دوراً نشطاً في تحديد الوضع الإستراتيجي لبنك البحرين الإسلامي. وتعتبر النتائج التي تحققت حتى الآن مشجعة، حيث حقق بنك البحرين الإسلامي ربحية جيدة خلال العام.

لا يزال رأس المال البشري يمثل محوراً هاماً وأساسياً للبنك في الوقت الذي تتنامى فيه أنشطة أعماله بسوق تتسم بالمنافسة الحادة. ولهذا، فإن عملية تطوير الموظفين لا تزال تعد من أولويات البنك، وبناءً عليه تم تنفيذ عدد من المبادرات خلال العام لتلبية الإحتياجات التطويرية المتنوعة على مختلف المستويات الوظيفية. واستمر برنامج التطوير الإداري للتنفيذ من خلال ترشيح المسؤولين على المستوى التنفيذي للمشاركة في برامج التطوير القيادي التابع لكل من كلية داردن للأعمال وكلية هارفارد للأعمال. وركز برنامج التخطيط الوظيفي على ذوي الإمكانات والمهارات الواعدة من الإدارة المتوسطة مع وضع أطر زمنية واضحة ومحددة الأهداف التطويرية. ولأجل صقل واكتساب المهارات المصرفية التقنية للموظفين على المستوى التشغيلي، استمر البنك في تقديم عدد من البرامج التدريبية بشكل منتظم. وقام البنك كذلك بتنفيذ تعليمات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بالممارسات الصحيحة للمكافآت وذلك بهدف ربط مصلحة الموظفين بمصلحة مساهمي البنك. ومن شأن هذا الربط أن يؤدي إلى خلق قيمة لجميع الأطراف ذوي العلاقة في البنك وذلك بطريقة متوازنة.

يعتبر مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن الإشراف العام على بنك البحرين الوطني وإدارته. ويعمل مجلس الإدارة على ضمان وضع أعلى المعايير الأخلاقية والتنظيمية للعمل في جميع أقسام ودوائر البنك. ويقوم مجلس الإدارة وبشكل منتظم بمراجعة التزام البنك بأنظمة وقوانين مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بنظام حوكمة الشركات. ويدرك مجلس الإدارة أن التطبيق الأمثل لنظام حوكمة الشركات يعتبر بمثابة عنصر أساسي وحيوي لخلق قيمة مستدامة للمساهمين وحماية مصالح جميع الأطراف ذوي العلاقة بالبنك.

يعتقد البنك بأن الالتزام بمثل هذه المعايير عالية المستوى من قبل إدارة البنك قد ساهم وبشكل فعال وكبير في تعزيز المردود لمساهميننا على المدى البعيد وأتاح كذلك لزبائن البنك وأطراف التعامل والمساهمين وأجهزة الرقابة والموظفين ووكالات التصنيف درجة عالية من الثقة في البنك وحقق التوازن الصحيح والمناسب بين هدف البنك، وهو تحقيق نمو على المدى البعيد وبين الأهداف ذات المدى القصير، وساهم في تحقيق محفظة من الموجودات المناسبة وخلق قاعدة قوية من الزبائن وقدم نوعية ممتازة من مصادر الدخل المتنوعة وأتاح الوسائل الكفيلة لمواجهة التقلبات الاقتصادية وحالات عدم الاستقرار. وقد وضع مجلس الإدارة المعايير والمستويات الأخلاقية العالية التي لا تجيز قبول ممارسات خاطئة أو احتيالية وقد ضمن ذلك للبنك درجة فائقة من الالتزام بالأنظمة والقوانين.

مجلس الإدارة

يخضع تشكيل مجلس الإدارة للأحكام المنصوص عليها في عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، ويتكون المجلس من أحد عشر عضواً، يتم تعيين أربعة منهم من قبل شركة ممتلكات البحرين القابضة التي تملك نسبة ٤٥٪ من حصص رأسمال البنك، وعضو واحد من قبل الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي والتي تمتلك ١١٪ من حصص رأسمال البنك، أما الأعضاء الستة الآخرون فيتم انتخابهم بالاقتراع السري خلال اجتماع الجمعية العمومية (العادية) للمساهمين بأغلبية بسيطة للأصوات الصحيحة. يتم انتخاب وتعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وللتأهل لعضوية مجلس الإدارة، فإن على المرشحين الوفاء بمعايير الكفاءة والأهلية التي ينص عليها قانون الشركات التجارية وتلك التي يضعها مصرف البحرين المركزي، كما يخضع تعيينهم للموافقة المسبقة لمصرف البحرين المركزي. وقد تم انتخاب مجلس الإدارة الحالي للبنك خلال اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في عام ٢٠١٢ وستنتهي عضويتهم خلال اجتماع الجمعية العمومية المقرر عقده خلال عام ٢٠١٥.

وعند إنضمامهم لعضوية مجلس إدارة بنك البحرين الوطني، يتم تزويد جميع أعضاء المجلس «بدليل الأعضاء» الذي يشتمل على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك ونبذة عن سياسات وصلاحيات مجلس الإدارة ولجانه الفرعية والقواعد الإرشادية التي تغطي متطلبات نظام حوكمة الشركات. ويتم أيضاً عقد جلسات تمهيدية مع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ويتم فيها التركيز على أنشطة وأعمال البنك والفرص والتحديات والمخاطر التي تواجه البنك.

بموجب التعريفات التي يضعها مصرف البحرين المركزي يتم تصنيف أعضاء مجلس الإدارة كتنفيذيين أو غير تنفيذيين أو مستقلين أو غير مستقلين. ويضم مجلس إدارة بنك البحرين الوطني حالياً عشرة أعضاء غير تنفيذيين منهم أربعة أعضاء مستقلين وعضو تنفيذي واحد هو الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة. وتعتبر أدوار كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي منفصلة وتتم ممارستها من قبل أشخاص مختلفين.

ولدى مجلس الإدارة سلطات غير محدودة ضمن الإطار الرقابي العام. وقام المجلس بتحويل سلطات الموافقة إلى لجانته الفرعية ومسؤولي الإدارة العليا وتم إحالة جميع المعاملات التي تقع خارج نطاق الحدود المخولة إلى مجلس الإدارة من أجل موافقته عليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الإدارة يعتمد الميزانية السنوية واستراتيجية المخاطر والحدود التشغيلية لاختلاف أنشطة البنك.

لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل عدة لجان لتقديم الدعم الفعال للمجلس في تنفيذ مسؤولياته. وتشمل هذه اللجان، اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق ولجنة التعيينات والمكافآت.

اللجنة التنفيذية

تتكون اللجنة التنفيذية من عدد لا يزيد عن ستة من أعضاء مجلس الإدارة يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل المجلس، منهم عضوان على الأقل من الأعضاء المستقلين. وعلى اللجنة التنفيذية أن تجتمع أربع مرات على الأقل في السنة المالية الواحدة. وتضطلع اللجنة بدور مساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته فيما يتعلق بالإقراض والاستثمار بالإضافة إلى أية أمور أخرى لم يتم تحويلها إلى لجنة معينة من لجان المجلس. وبناءً على ذلك، فإن اللجنة لديها الصلاحيات اللازمة للموافقة على الاقتراحات الخاصة بالانتماء والاستثمار ومراجعة الميزانيات والخطط والمبادرات الرئيسية وذلك تمهيداً لتقديمها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها، بالإضافة إلى متابعة أداء البنك وفقاً لأهداف خطة أعمال البنك.

لجنة التدقيق

تتكون لجنة التدقيق من أربعة من أعضاء مجلس الإدارة يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل المجلس ويجب أن يكون عضوين منهم على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وعلى اللجنة أن تجتمع أربع مرات على الأقل في السنة المالية الواحدة. وتتولى لجنة التدقيق مهمة أساسية وهي تعزيز عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ومساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته من خلال ضمان وجود نظام فعال من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مسؤولة أيضاً عن مراجعة إطار سياسة التنظيم والإدارة للبنك وفقاً لنظام حوكمة الشركات وتقديم توصيات بشأن التغييرات عليها تماشياً مع متطلبات السلطات الرقابية وأفضل الممارسات في القطاع المصرفي. وتشرف لجنة التدقيق أيضاً على عملية اختيار مدققي الحسابات الخارجيين ويتم الموافقة على تعيينهم في اجتماع المساهمين، بجانب مراجعة سلامة التقارير المالية للبنك ومراجعة أنشطة وأداء دائرة التدقيق الداخلي ومراجعة التزام البنك بالقوانين والأنظمة وميثاق ممارسة المهنة.

وتدعم دائرة الرقابة الداخلية التابع للإدارة لجنة التدقيق حيث تقوم بمتابعة ومراقبة نظام إجراءات الرقابة الداخلية بشكل منتظم. وتشمل عملية المتابعة تقييم المخاطر وإجراءات الرقابة في كل وحدة تشغيل والأمور الناشئة عنها حيث يتم تقديم تقارير عن نتائجها إلى اللجنة بصفة منتظمة.

إنّ المسؤولية الأساسية لمجلس الإدارة هي تقديم قيمة مستدامة لجميع الأطراف ذوي العلاقة بالبنك من خلال وضع السياسة الإستراتيجية للبنك بالإضافة إلى تحديد مستوى تقبل المخاطر والهيكل العام لرأس مال البنك. ويعتبر المجلس كذلك مسؤولاً عن متابعة أعمال الإدارة التنفيذية للتحقق من سير الأعمال حسب الأطر والخطط المتفق عليها. ويسعى المجلس أيضاً إلى التأكد من إن الإدارة التنفيذية تحقق توازناً مناسباً بين النمو على المدى الطويل وتحقيق الأهداف على المدى القصير. كما يعتبر المجلس في المحصلة النهائية مسؤولاً عن شئون البنك وأدائه المالي.

وبناءً عليه، فإن المهام الأساسية لمجلس الإدارة هي ما يلي:

- المحافظة على الهيكل المناسب لمجلس الإدارة.
- المحافظة على الهيكل الإداري والتنظيمي المناسب وذلك بشكل يتناسب مع احتياجات نشاطات عمل البنك.
- تخطيط استراتيجية البنك المستقبلية واعتماد خطط الأعمال السنوية والموافقة على المبادرات الرئيسية ومتابعتها.
- مراقبة إطار عمليات البنك وسلامة إجراءات الرقابة الداخلية.
- التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة.
- مراقبة أداء البنك واعتماد نتائجه المالية والتأكد من شفافية وسلامة وصحة التقارير المقدمة للأطراف ذوي العلاقة بالبنك، بما في ذلك البيانات المالية.
- القيام بعملية تقييم مرحلية لأداء مجلس الإدارة، بما في ذلك أداء لجانته الفرعية.
- ضمان المعاملة العادلة مع جميع المساهمين، بما في ذلك حاملي الأسهم الأقل.

ويعتبر رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً بصفة أساسية عن قيادة وإدارة مجلس الإدارة والتأكد من مزاولته أنشطته بكل فعالية والوفاء بواجباته ومسؤولياته القانونية والرقابية.

هذا ويعتقد مجلس الإدارة بصورة منتظمة طوال العام ويتولى الإشراف الكامل والفعال على المسائل الإستراتيجية والمالية والعمليات المصرفية وإجراءات الرقابة الداخلية ومسائل الالتزام. ووفقاً للسلطات والاختصاصات المخولة له، فإن على مجلس الإدارة أن ينعقد أربع مرات على الأقل في السنة المالية الواحدة.

ومن خلال الدور الذي يمارسه باعتباره الهيئة الرئيسية لتنظيم البنك، فإن مجلس إدارة بنك البحرين الوطني يقوم بالإشراف على شئون البنك، وهو يسعى جاهداً إلى بناء وتعزيز الممارسات الرشيدة لنظام حوكمة الشركات داخل البنك. ويتم تقديم تقرير عن أداء أعمال البنك بشكل دوري ومنتظم إلى مجلس الإدارة. كما يتم متابعة تطورات ومستجدات الأداء ومقارنتها بالميزانية وبالفترات السابقة وذلك بشكل مستمر ودقيق، بينما يتم إعداد البيانات المالية من خلال تطبيق السياسات المحاسبية، وطبقاً لمعايير المحاسبة الدولية المعلنة من قبل مجلس المحاسبة الدولية لإعداد اعداد التقارير المالية. وهذه السياسات المحاسبية متفقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد تم وضع اللوائح والأنظمة المتعلقة بالتشغيل والرقابة لإنجاز المعاملات بشكل كامل ودقيق وسريع، وذلك من أجل المحافظة على موجودات البنك.

التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات

لجنة التعيينات والمكافآت

تتكون لجنة التعيينات والمكافآت من أربعة من أعضاء مجلس الإدارة يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل المجلس ويجب أن يكون عضوان منهم من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. ويجب على اللجنة أن تجتمع على الأقل مرتين سنوياً. وتضطلع اللجنة بدور مساعدة المجلس في أداء مسؤولياته فيما يتعلق بسياسة التعيينات والمكافآت وتتولى اللجنة مسئولية تحديد الأشخاص المؤهلين ليصبحوا أعضاء في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمسئول المالي الأول وسكرتير المؤسسة وغيرهم من المسؤولين حسبما يراه المجلس مناسباً وتقديم التوصية بذلك إلى مجلس الإدارة. وتتولى اللجنة أيضاً مسئولية مراجعة سياسات المكافآت لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتقديم توصياتها بشأن ذلك.

إجتماعات مجلس الإدارة والحضور

تتعد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان الفرعية للمجلس بشكل منتظم وذلك لتأدية مهامها ومسؤولياتها بشكل فعّال. ولتلبية إشتراطات نظام حوكمة الشركات وإرشادات مصرف البحرين المركزي، فإن البنك يسجل ويتابع حضور الأعضاء وذلك من خلال إجتماعات مجلس الإدارة ولجانه الفرعية. وفيما يلي التفاصيل المتعلقة بإجتماعات مجلس الإدارة واللجان الفرعية للمجلس التي عقدت خلال عام ٢٠١٤ وحضور أعضائها:

أعضاء مجلس الإدارة	مجلس الإدارة		لجنة التعيينات والمكافآت		لجنة التدقيق		اللجنة التنفيذية		المجموع	
	عدد الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي	عدد الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي	عدد الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي	عدد الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي	نسبة الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات التي تم حضورها
فاروق يوسف خليل المؤيد رئيس مجلس الإدارة	٦	٦	٤	٤					١٠	١٠٠٪
الدكتور عصام عبدالله فخرو نائب رئيس مجلس الإدارة	٥	٦	٢	٤			٤	٤	١١	٧٩٪
عبدالله يوسف أكبر علي رضا نائب رئيس مجلس الإدارة	٤	٦	٣	٤	٣	٥			١٠	٦٧٪
علي حسين يتيهم عضو مجلس الإدارة	٦	٦	٤	٤			٤	٤	١٤	١٠٠٪
خالد يوسف عبدالرحمن عضو مجلس الإدارة	٦	٦			٥	٥			١١	١٠٠٪
حسين سلطان الغانم عضو مجلس الإدارة	٦	٦			٥	٥			١١	١٠٠٪
عبد الرزاق عبدالله حسن القاسم الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة	٦	٦					٤	٤	١٠	١٠٠٪
فوزي أحمد كانو عضو مجلس الإدارة	٥	٦			١	١	٤	٤	١٠	٩١٪
خالد عمر الرميحي عضو مجلس الإدارة	٥	٦			٤	٤			٩	٩٠٪
مير ذو الفقار علي عضو مجلس الإدارة	٦	٦					٤	٤	١٠	١٠٠٪
الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة عضو مجلس الإدارة	٣	٣					٢	٢	٥	١٠٠٪

يشمل الحضور الاتصال عن طريق الهاتف

تواريخ إنعقاد الاجتماعات وتفاصيل الحضور
 اجتماعات مجلس الإدارة: العدد الكلي للاجتماعات المعقودة: ٦

تواريخ الاجتماعات						أعضاء مجلس الإدارة
٢٠١٤/١١/١٨	٢٠١٤/١٠/٣٠	٢٠١٤/٧/٢١	٢٠١٤/٤/١٥	٢٠١٤/٣/١٠	٢٠١٤/١/٢١	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	فاروق يوسف خليل المؤيد رئيس مجلس الإدارة
✓	✓	✓	X	✓	✓	الدكتور عصام عبدالله فخرو نائب رئيس مجلس الإدارة
✓	✓	X	X	✓	✓	عبدالله يوسف أكبر علي رضا نائب رئيس مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	علي حسين يتيم عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	خالد يوسف عبدالرحمن عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	حسين سلطان الغانم عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	X	✓	✓	فوزي أحمد كانو عضو مجلس الإدارة
X	✓	✓	✓	✓	✓	خالد عمر الرميحي عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	مير ذو الفقار علي عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓				الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة عضو مجلس الإدارة (من يوليو ٢٠١٤)

يشمل الحضور الاتصال عن طريق الهاتف

التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات

إجتماعات اللجنة التنفيذية:

العدد الكلي للإجتماعات المعقودة: ٤

تواريخ انعقاد الاجتماعات				أعضاء مجلس الإدارة
٢٠١٤/١٢/٩	٢٠١٤/١٠/٩	٢٠١٤/٦/١٥	٢٠١٥/٢/١٠	
✓	✓	✓	✓	الدكتور عصام عبدالله فخرو نائب رئيس مجلس الإدارة، رئيس اللجنة التنفيذية
✓	✓	✓	✓	علي حسين يتيم، عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	فوزي أحمد كانو، عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	مير ذو الفقار، عضو مجلس الإدارة
✓	✓			الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة، عضو مجلس الإدارة (عضو اللجنة التنفيذية من يوليو ٢٠١٤)

يشمل الحضور الاتصال عن طريق الهاتف

إجتماعات لجنة التدقيق:

العدد الكلي للإجتماعات المعقودة: ٥

تواريخ انعقاد الاجتماعات					أعضاء اللجنة
٢٠١٤/١٠/٣٠	٢٠١٤/١٠/٢٣	٢٠١٤/٧/٢١	٢٠١٤/٤/١٥	٢٠١٤/١/٢١	
✓	✓	X	X	✓	عبدالله يوسف أكبر علي رضا نائب رئيس مجلس الإدارة، ورئيس لجنة التدقيق
✓	✓	✓	✓	✓	خالد يوسف عبدالرحمن، عضو مجلس الإدارة، ونائب رئيس لجنة التدقيق
✓	✓	✓	✓	✓	حسين سلطان الغانم، عضو مجلس الإدارة
				✓	فوزي أحمد كانو، عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓		خالد عمر الرميحي، عضو مجلس الإدارة

يشمل الحضور الاتصال عن طريق الهاتف

في تاريخ ٢٠١٤/١/١٢ وافق مجلس الإدارة على تشكيل لجنة التدقيق لتضم السيد خالد عمر محمد الرميحي كعضو جديد للجنة التدقيق ليحل محل السيد فوزي أحمد كانو.

إجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت:
العدد الكلي للإجتماعات المعقودة: ٤

تواريخ انعقاد الاجتماعات				أعضاء اللجنة
٢٠١٤/١٢/٧	٢٠١٤/١٠/٢٨	٢٠١٤/٤/١٥	٢٠١٤/١/٢١	
✓	✓	✓	✓	فاروق يوسف خالد المؤيد، رئيس مجلس الإدارة
✓	✓			الدكتور عصام عبدالله فخرو نائب رئيس مجلس الإدارة، رئيس اللجنة التنفيذية (عضو في لجنة التعيينات والمكافآت من يوليو ٢٠١٤)
✓	✓	X	✓	عبدالله يوسف أكبر علي رضا نائب رئيس مجلس الإدارة، ورئيس لجنة التدقيق
✓	✓	✓	✓	علي حسين يتيم، عضو مجلس الإدارة

هيكل الإدارة

وضع مجلس الإدارة الهيكل التنظيمي للإدارة التنفيذية يوضح المهام والمسؤوليات وهيكل التواصل وقد تم إدراج هذا الهيكل ضمن هذا التقرير.

ويوجد ضمن الهيكل الإداري لجان منفصلة وهي مسؤولة عن مراجعة الأعمال والتطوير والتخطيط وإدارة الائتمان وإدارة الموجودات والمطلوبات، الموارد البشرية، وإدارة مخاطر التشغيل ولجنة تخطيط استمرارية العمل. وتجتمع هذه اللجان التي تضم أعضاء من الإدارة العليا على أساس منتظم وذلك للمناقشة والنظر في مختلف المسائل الإستراتيجية والتكتيكية التي تتعلق بمجالات عملهم واختصاصاتهم.

كما وتقدم دائرة الالتزام تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق. ويقدم سكرتير الشركة تقاريره مباشرة إلى مجلس إدارة البنك حسب اشتراطات ومبادئ حوكمة الشركات.

تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

قام مجلس الإدارة بإجراء عملية تقييم ذاتي لأداء المجلس ولجانه الفرعية خلال عام ٢٠١٤. وقد تم إجراء عملية التقييم من خلال اتمام استبيان منظم حول فعالية ومساهمة كل من أعضاء المجلس مقابل معايير معدة سلفاً وذلك حسب صلاحيات مجلس الإدارة وكل من اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة. وتعتبر لجنة التعيينات والمكافآت مسؤولة عن الإشراف على عملية التقييم وقد تم تقديم نتائج هذا التقييم لمجلس الإدارة خلال شهر يناير ٢٠١٤ وهذا يؤكد على أن مجلس إدارة بنك البحرين الوطني ولجانه الفرعية مستمر في ممارسة نشاطاته بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.

التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات

معاملات الأطراف ذوي العلاقة وتعارض المصالح

وفقاً لأنظمة وإرشادات مصرف البحرين المركزي وسياسة حوكمة الشركات التابعة للبنك، فإنه يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة تجنب الحالات التي تكون لهم فيها مصلحة قد تتعارض مع مصالح البنك، وذلك ما لم يتم التفويض بشأن ذلك على وجه محدد من قبل مجلس الإدارة. ويشمل ذلك تعارض المصالح المحتملة التي قد تحدث عندما يشغل عضو مجلس الإدارة منصباً في شركة أخرى أو عندما تكون له أية معاملات أو صفقات جوهرية مع البنك.

سياسة التبليغ عن الممارسات غير المشروعة

تبني مجلس إدارة البنك أيضاً سياسة التبليغ والتي تتيح لجميع الموظفين فرصة تقديم التقارير أو التبليغ بحسن نية عن أية ممارسات غير أخلاقية أو غير نزيهة أو أي سلوك آخر خاطئ ذي طبيعة مالية أو قانونية في البنك. ويمكن الاطلاع على هذه السياسة في الموقع الإلكتروني للبنك.

إستراتيجية الاتصالات

يتبع البنك سياسة إفصاح عامة تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. ويلتزم البنك في دعمه لعملية الإفصاح عن البيانات المالية وعرضها بشكل دقيق ومنتظم بما يتوافق مع المتطلبات والمعايير المقررة من قبل مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وغيرها من القوانين والأنظمة المعمول بها وذلك بغرض التسهيل الفعال للأنشطة المرتبطة بأسواق المال. ويؤمن البنك بمبدأ الشفافية في الأداء المالي وعليه فهو يمكن الأطراف ذوي العلاقة من الحصول على هذه المعلومات بشكل منتظم. ويطلع مدققو الحسابات الخارجيون على الأنظمة والعمليات الداخلية التي يجدونها ضرورية لتكوين آرائهم بخصوص البيانات المالية. وبالإضافة إلى التدقيق السنوي، يقوم مدققو الحسابات الخارجيون بمراجعة تدقيق البيانات المالية الربع سنوية للبنك، والتي يتم نشرها في الصحف وعلى الموقع الإلكتروني التابع للبنك وفقاً للاشتراطات الرقابية. ويشمل التقرير السنوي على كافة الإيضاحات والبيانات للسنة المالية الحالية إضافة إلى البيانات لثلاث سنوات مالية سابقة ويتم توضيحها على موقع البنك الإلكتروني.

ولدى البنك سياسات وإجراءات خاصة للتعامل مع أية معاملات مع أطراف ذوي العلاقة، بما في ذلك القروض والسلفيات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والأطراف ذوي العلاقة بهم وكذلك أية معاملات أو اتفاقيات تكون لعضو مجلس الإدارة أو الموظف مصلحة جوهرية فيها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزامات الناتجة عن تعاملات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا مع البنك تخضع لأنظمة مصرف البحرين المركزي. هذا وقد تم الإفصاح عن الصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة في الإفصاح رقم ٢٧ حول البيانات المالية.

وحسب سياسة البنك، فإن أعضاء مجلس الإدارة لا يشاركون في اتخاذ أية قرارات يكون أو قد يكون لديهم تعارض مصلحة محتملة فيها. بعد مراجعة جميع المعاملات التي تمت خلال عام ٢٠١٤، تبين أنه لم تكن هناك أية معاملات تتضمن تعارضاً في المصالح تستوجب عرضها على مساهمي البنك.

قواعد السلوك وأخلاقيات المهنة

لقد تبني مجلس إدارة البنك ميثاق سلوك شامل والذي يقدم لأعضاء مجلس الإدارة ومستؤولي وموظفي البنك إطاراً عاماً للسلوك وعملية اتخاذ القرار التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملهم. وبحوزة كل الموظفين والمسؤولين بالبنك نسخة من هذا الدليل وهم بذلك يلتزمون بمعايير عالية من الإستقامة والتعامل النزيه مع الزبائن ومع الجهات الرقابية والأطراف ذوي العلاقة بالبنك.

مصالح أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

فيما يلي عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة العليا والأطراف ذوي العلاقة بهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤:

الاسم	نوع الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
فاروق يوسف خليل المؤيد، رئيس مجلس الإدارة	عادية	١٥,٤٧٠,٨٩٣	١٥,٤٧٠,٨٩٣
الدكتور عصام عبد الله فخرو، نائب رئيس مجلس الإدارة	عادية	٦,٧٣٩,٧٦٤	٨,١٧٢,٦٢٠
عبد الله يوسف أكبر علي رضا، نائب رئيس مجلس الإدارة	عادية	٩,٩٩٣,٠٣٧	٩,٩٩٣,٠٣٧
علي حسين يتيم، عضو مجلس الإدارة	عادية	٣٢,٧٠٩,٤٨٥	٣٢,٧٠٩,٤٨٥
خالد يوسف عبدالرحمن، عضو مجلس الإدارة	عادية	١٤,٣٠٦,٦٨٥	١٤,٣٠٦,٦٨٥
حسين سلطان الغانم، عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-
عبدالرزاق عبد الله حسن القاسم، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة	عادية	١٣٩,١٧٤	١٣٩,١٧٤
فوزي أحمد كانو، عضو مجلس الإدارة	عادية	٥٤,١٢٧	-
مير ذو الفقار علي، عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-
خالد عمر الرميحي، عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-
الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة، عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-
المجموع		٧٩,٤١٥,١٦٥	٨٠,٩٤٦,٠٢١
كنسبة مئوية من المجموع الكلي للأسهم		%٨,٤	%٨,٦

* الإنخفاض في عدد الأسهم التي يملكها الدكتور عصام عبد الله فخرو، نائب رئيس مجلس الإدارة بحوالي ٨٥٦,٤٣٢ سهم لأنه لم يعد رئيس مجلس إدارة بإحدى الشركات ذوي العلاقة والتي تملك أسهماً بالبنك.

تعاملات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا خلال عام ٢٠١٤

فيما يلي تفاصيل التعاملات في أسهم البنك خلال العام من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والأطراف ذوي العلاقة بهم:

الاسم	نوع الأسهم	شراء/بيع	عدد الأسهم	تاريخ المعاملة
فوزي أحمد كانو، عضو مجلس الإدارة	عادية	شراء	٢,٠٠٠	٢٠١٤/٩/١٥

المكافآت

وضع الالتزام بالإرشادات الخاصة بحوكمة الشركات الموضوع من قبل مصرف البحرين المركزي (دليل إجراءات الرقابة عالية المستوى)

يتوجب على البنوك الالتزام بدليل إجراءات الرقابة عالية المستوى الخاصة بقواعد مصرف البحرين المركزي وذلك اعتباراً من تاريخ ٢٠١١/٢/١، مع الالتزام الكلي بتطبيق تلك القواعد مع نهاية عام ٢٠١٢. ويتضمن دليل إجراءات الرقابة عالية المستوى القواعد والإرشادات. في الوقت الذي يجب فيه التقيد بالقواعد، فإنه يجوز التقيد بالإرشادات أو عدم الالتزام بها ولكن مع توضيح أسباب عدم الالتزام وذلك من خلال تقديم تقرير سنوي للمساهمين ومصرف البحرين المركزي.

ويلتزم بنك البحرين الوطني بمتطلبات دليل إجراءات الرقابة عالية المستوى وذلك كما يلي:

الإرشادات

١. تنص قاعدة إجراءات الرقابة عالية المستوى رقم ١-٣-١٣ على أنه يجب ألا يشارك أي من أعضاء مجلس إدارة البنك في عضوية مجلس أكثر من ثلاث شركات مساهمة في مملكة البحرين، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود حالات تعارض المصالح، وعدم ممانعة أعضاء المجلس على انتخاب أو إعادة انتخاب أي من الأعضاء المشاركين في عضوية أكثر من مجلس. ويجدر بالذكر أن اثنين من أعضاء مجلس الإدارة وهما السيد فاروق المؤيد والسيد فوزي كانوا يشاركان في عضوية أكثر من ثلاث شركات عامة في البحرين. ولكن البنك يعتقد بأن هذه المسؤولية لا تؤثر على فعالية وكفاءة مجلس الإدارة حيث أن عضوي مجلس الإدارة المذكورين يكرسان الوقت والاهتمام الكافي لمسئولياتهما بصفتهم أعضاء في مجلس إدارة البنك، ولا توجد أي حالات لتعارض المصالح بين عضويتهم لمجلس الشركات التي يترأسونها مع مصالح البنك.

٢. قاعدة إجراءات الرقابة عالية المستوى رقم ١-٤-٦: تنص هذه القاعدة على أن رئيس مجلس الإدارة يجب أن يكون عضو مجلس إدارة مستقل. ويعتبر رئيس مجلس إدارة البنك السيد فاروق المؤيد عضو مجلس إدارة مستقل وذلك بالنظر إلى المعاملات التجارية التي يجريها البنك مع مجموعة المؤيد التي يديرها السيد فاروق المؤيد. والبنك يعتقد بأن هذا لا يؤثر على معايير حوكمة الشركات التي يطبقها البنك، وذلك للأسباب التالية: (١) أن الصفقات التجارية التي يجريها البنك مع مجموعة المؤيد تتم على أساس محايد ودون تحيز وذلك بعد القيام بإجراءات شفاقة وتقديم العروض والعطاءات كما هو متعارف عليه والحصول على الموافقات المطلوبة. (٢) يتبع البنك سياسات صارمة لإدارة تعارض المصالح في قرارات مجلس الإدارة. (٣) إن أعضاء مجلس الإدارة الذين هم أطراف ذوي علاقة في نشاطات وعروض الأعمال التي تقدم للبنك لا يشاركون في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه العروض.

أعضاء مجلس الإدارة

يتم دفع المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة بصفة سنوية وذلك حسب ما يقرره المساهمون خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية. ورغم أن مبلغ المكافآت التي يتم دفعها لأعضاء مجلس الإدارة لا يرتبط بأداء البنك، إلا أنه يتم النظر في العديد من العوامل في سياق تحديد إجمالي مكافآت الأعضاء، وهذه العوامل تضم أداء البنك والمقارنة مع البنوك الأخرى في نفس القطاع والجهد والوقت المبذول من قبل أعضاء مجلس الإدارة لمصلحة البنك. إن مكافآت أعضاء المجلس يتم إدراجها كمصروفات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومصرف البحرين المركزي، وتقديمها يكون خاضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعضاء مجلس الإدارة يحصلون على أتعاب مقابل حضورهم الجلسات من عضويتهم في اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة.

سياسة مكافآت الموظفين

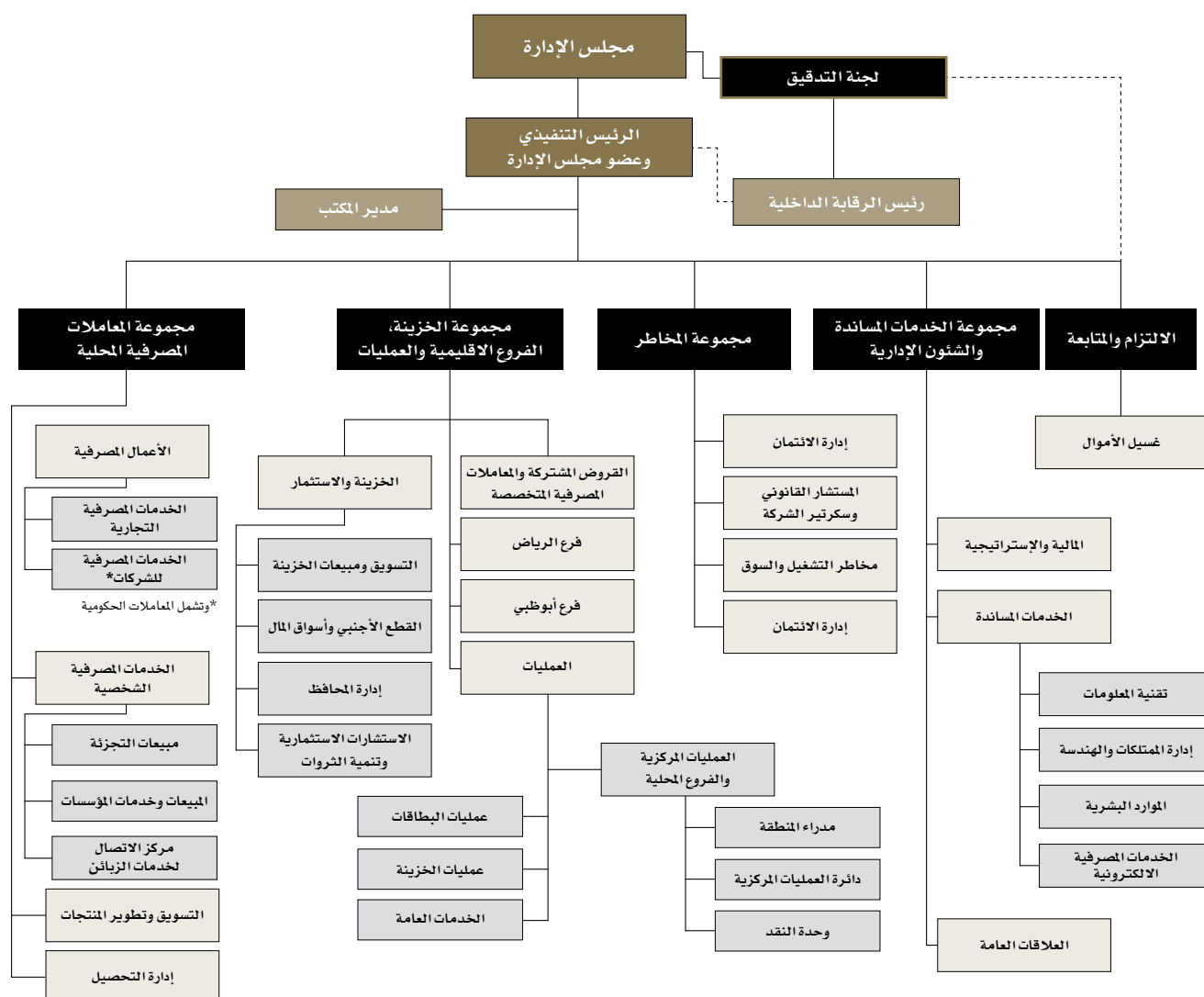
إن للكوادر البشرية المتخصصة دور مهم في نجاح أعمال البنك واستمرارية أعماله في المستقبل. ولهذا فمن المهم أن يسعى البنك إلى استقطاب أفضل المهارات والخبرات من سوق العمل التي تتسم بحدة المنافسة والمحافظة على هذه القدرات. وعلى هذه الأساس، تمت مراجعة مكافآت ومزايا الموظفين وتعديلها على ضوء أداء البنك والممارسات المتبعة على مستوى القطاع محلياً.

هذا وتجودون تقرير مفصل عن مكافآت الموظفين في قسم تقرير المكافآت من هذا التقرير السنوي.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ودفع أتعاب مدققي الحسابات

لقد تم الإفصاح عن المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا في كشف تقرير المكافآت.

وتولت شركة كي. بي. أم جي. فخرو مهمة التدقيق الخارجي لحسابات البنك للعام المنتهي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤. ويتم الاحتفاظ بالسجلات الخاصة بالمبالغ المدفوعة لمدققي الحسابات الخارجيين والمكافآت الأخرى في مقر البنك. وتتوافر هذه المعلومات للمساهمين المؤهلين عند تقديم طلب خاص بذلك.



عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة

حاصل على شهادة الماجستير في علوم الإدارة ودرجة الزمالة إسلون من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) بالولايات المتحدة الأمريكية. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٧٧ وذلك بعد ٧ سنوات من العمل لدى تسييس مناهاتن بنك. عضو لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة الائتمان، ولجنة الموارد البشرية. رئيس مجلس إدارة بنك البحرين الاسلامي، ورئيس مجلس إدارة شركة «بنفت»، ورئيس مجلس إدارة الجمعية المصرفية بالبحرين، ونائب رئيس مجلس الادارة ورئيس اللجنة التنفيذية وعضو لجنة التقييمات والمكافآت لشركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو)، ونائب رئيس مجلس الإدارة في شركة أمنية للموبايل (الاردن)، ونائب رئيس مجلس الإدارة في شركة ديراغو (مالديف)، ونائب رئيس مجلس الإدارة في شركة شور جيرنسي المحدودة، ونائب رئيس مجلس الادارة في شركة شور جيرسي المحدودة، ونائب رئيس مجلس الادارة في شركة شور جزيرة مان المحدودة، وعضو مجلس الادارة في برنامج سموولي العهد للمنتح الدراسية الدولية، وعضو مجلس إدارة الودائع وحماية حسابات الاستثمارات غير المتقدمة بمصرف البحرين المركزي. ويشغل السيد عبدالرزاق منصبه كرئيس تنفيذي لبنك البحرين الوطني منذ عام ٢٠٠٨.

خالد علي جمعة

المدير العام - مجموعة الخدمات المساندة والشؤون الإدارية
حاصل على شهادة الدبلوم التنفيذية من جامعة فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى العديد من الدورات التدريبية داخل مملكة البحرين وخارجها. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٧٢. رئيس لجنة إدارة مخاطر التشغيل، رئيس لجنة تخطيط إستراتيجية الأعمال، عضو لجنة الأصول والمطلوبات، وعضو لجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، وعضو لجنة الموارد البشرية. عضو مجلس إدارة شركة «بنفت». ويشغل السيد خالد منصبه الحالي منذ عام ٢٠١٤.

عبدالعزيز عبدالله الأحمد

المدير العام - مجموعة المعاملات المصرفية المحلية

حاصل على شهادة الدبلوم التنفيذية من جامعة فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى العديد من الدورات التدريبية داخل وخارج مملكة البحرين. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٧٤. عضو لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة تخطيط استمرارية الأعمال، ولجنة الائتمان. عضو مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية، وعضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للسيارات، ولديه خبرة ٤١ سنة في مجال العمل المصرفي. ويشغل السيد عبدالعزيز منصبه الحالي منذ عام ٢٠١١.

حسين سيد علي الحسيني

المدير العام - مجموعة الخزينة، الفروع الإقليمية والعمليات

حاصل على الماجستير في التسويق والإدارة من جامعة دي بول في الولايات المتحدة الأمريكية، ودبلوم في التطوير الإداري (PMD) من جامعة هارفرد في الولايات المتحدة الأمريكية وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كونكورديا بكندا. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٨٢. عضو لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة تخطيط استمرارية الأعمال، ولجنة الائتمان. نائب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس لجنة الإستثمار لشركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو)، وعضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية لشركة إستيراد الاستثمارية، وعضو دلتا - ميو - دلتا، شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد العربي للمتداولين في الأسواق المالية، والاتحاد الدولي لسوق الأوراق المالية، ونادي الخريجين لجامعة هارفرد للأعمال، وجمعية البحرين للمتداولين في الأسواق المالية. ويشغل السيد حسين منصبه الحالي منذ عام ٢٠١٤.

بروس شارلز ويد

المدير العام - مجموعة المخاطر

حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال وشهادة البكالوريوس في العلوم التطبيقية من جامعة كوينزلاند للتقنية باستراليا، ودبلوم أعمال من معهد التمويل التطبيقي والاستثمار والأوراق المالية باستراليا. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ٢٠١٤، وذلك بعد ٣٠ سنة من الخبرة العملية لدى البنك السعودي الهولندي وبنك الرياض وتسع سنوات من العمل لدى سيتي بنك وأحد عشر عاما من العمل لدى مجموعة بنك طوكيو. عضو لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة تخطيط استمرارية الأعمال، ولجنة إدارة مخاطر التشغيل، ولجنة الائتمان. وهو زميل في المعهد الاستراتيجي لمدراء الشركات وزميل في معهد الخدمات المالية في أستراليا وعضو جمعية التمويل والخزينة المحدودة ومهني قانوني أول للخزينة. ويشغل السيد بروس منصبه الحالي منذ عام ٢٠١٤.

عبدالله عبدالرحمن حسين

مساعد المدير العام التنفيذي - الخدمات المساندة

حاصل على شهادة هارفرد بزنس سكول في إدارة الأعمال المتقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة الماجستير في التسويق والإدارة من جامعة البحرين، ودبلوم عال في الدراسات المالية من جامعة البحرين، وشهادة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر من الولايات المتحدة الأمريكية. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ٢٠٠٨، وذلك بعد ٢٣ سنة من الخبرة في مجال العمل المصرفي والخدمات المهنية والتقنية وإدارة المشاريع والأعمال الإلكترونية. عضو لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة تخطيط استمرارية الأعمال، ولجنة إدارة مخاطر التشغيل. عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية لشركة «بنفت». ويشغل السيد عبدالله منصبه الحالي منذ عام ٢٠١٤.

عبدالمنعم يوسف أحمد البنا

مساعد المدير العام التنفيذي - الرقابة الداخلية

حاصل على شهادة المحاسب القانوني من ولاية إيلينوي بالولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين. التحق ببنك البحرين في عام ١٩٨٩. سكرتير لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة بنك البحرين الوطني. عضو لجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة تخطيط استمرارية الأعمال، ولجنة إدارة مخاطر التشغيل. عضو مجلس إدارة وعضو لجنة التدقيق والمخاطر لأويسيس كابيتال ش. م. ب. (مقللة) ويشغل السيد عبدالمنعم البنا منصبه الحالي منذ عام ٢٠١١.

جاسم محمد الحمادي

مساعد المدير العام التنفيذي - العمليات

حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة جلامورجن بالملكة المتحدة، حاصل على شهادة الدبلوم التنفيذية من جامعة البحرين، ويحمل شهادة الدبلوم المتقدمة والدبلوم المتوسطة من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. إلتحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٧٤ وله خبرة طويلة في الرقابة المالية وخدمات الزبائن ومركز البطاقات ووحدة الخدمات المصرفية الشخصية والعمليات المركزية وغسيل الأموال. عضو لجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة تخطيط استمرارية الأعمال، ولجنة إدارة مخاطر التشغيل. عضو في اللجنة الأمنية لأجهزة الصراف الآلي التابعة لجمعية المصرفيين البحرينية. ويشغل السيد جاسم منصبه الحالي منذ عام ٢٠١٤.

أحمد جاسم مراد

مساعد المدير العام التنفيذي - الأعمال المصرفية

حاصل على شهادة دبلوم في الإدارة التنفيذية من مدرسة داردن لإدارة الأعمال التابعة لجامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة البكالوريوس في تسويق الأعمال من جامعة سينت إدوارد في أوستن تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية. وشهادة الدبلوم في الدراسات التجارية من جامعة البحرين، إلتحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٩٧ وله خبرة طويلة في عدد من الوحدات مثل وحدة الخدمات المصرفية الشخصية، ووحدة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية. ويشغل السيد أحمد منصبه الحالي منذ عام ٢٠١٤.

فاروق عبدالله خلف

مساعد المدير العام التنفيذي - فرع أبوظبي

عضو في المعهد القانوني لمحاسبي الإدارة بالملكة المتحدة. إلتحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٨٦، بعد سنوات من الخبرة لدى بنك الخليج الدولي والبنك البريطاني للشرق الأوسط (البحرين) وشركة أنييوم البحرين (أببا). عضو لجنة الائتمان. ويشغل السيد فاروق منصبه الحالي منذ عام ٢٠١٢.

نادر كريم المسقطي

مساعد المدير العام - الفروض المشتركة والمعاملات المصرفية المتخصصة

حاصل على شهادة دبلوم في الإدارة التنفيذية من مدرسة داردن لإدارة الأعمال التابعة لجامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة الماجستير في الدراسات المالية وشهادة الدبلوم العالي في التسويق من جامعة البحرين وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة. إلتحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٩٢ وذلك بعد سنوات عديدة من العمل لدى بنك أبوظبي الوطني. ويشغل السيد نادر منصبه الحالي منذ عام ٢٠٠٩.

رياض ناصر الناصر

مساعد المدير العام - العمليات المركزية والفروع المحلية

حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة دبلن بالولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة دبلوم المحاسبة من جامعة البحرين، وشهادة دبلوم الدراسات المصرفية المتقدمة من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. إلتحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٨١. ولدى السيد رياض خبرة طويلة في العمل بمختلف فروع البنك كمدير فرع، ويشغل السيد رياض منصبه الحالي منذ عام ٢٠١٤.

فاطمة عبدالله بودهيش

مساعد المدير العام - إدارة مخاطر الائتمان

حاصلة على شهادة دبلوم في الإدارة التنفيذية من مدرسة داردن لإدارة الأعمال التابعة لجامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة المحاسب القانوني من الولايات المتحدة الأمريكية وتحمل شهادة الماجستير التنفيذية في إدارة الأعمال من جامعة البحرين. إلتحقت ببنك البحرين الوطني في عام ٢٠٠٤ بعد خمس سنوات من العمل لدى بنك البحرين والكويت ولديها خبرة ١٦ سنة في مجال العمل المصرفي. عضو لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة تخطيط استمرارية الأعمال، ولجنة الائتمان. عضو مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي ورئيس لجنة المخاطر. وتشغل السيدة فاطمة منصبها الحالي منذ عام ٢٠١٣.

خليفة محمد الأنصاري

مساعد المدير العام - تقنية المعلومات

حاصل على شهادة الإدارة التنفيذية من مدرسة داردن لإدارة الأعمال التابعة لجامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة الماجستير في إدارة تكنولوجيا المعلومات من جامعة سندرلاندا البريطانية. إلتحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٩٧ بعد ثلاث سنوات من العمل لدى شركة رويترز وأربع سنوات لدى طيران الخليج، ولديه خبرة ٢٣ سنة في مجال العمل. عضو لجنة تخطيط استمرارية الأعمال، ولجنة إدارة مخاطر التشغيل. ويشغل السيد خليفة منصبه الحالي منذ عام ٢٠١٤.

فينكاتا سوبرامنيام راجو

مساعد المدير العام - المالية والإستراتيجية

محاسب قانوني من معهد المحاسبين القانونيين في الهند. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ٢٠٠٨ وذلك بعد عدة سنوات من الخبرة العملية لدى بنك عمان الدولي (عمان) ولديه خبرة عملية تزيد على ٣٠ عاماً. عضو لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة إدارة مخاطر التشغيل. ويشغل السيد راجو منصبه الحالي منذ عام ٢٠١٤.

حسن حسين حمد

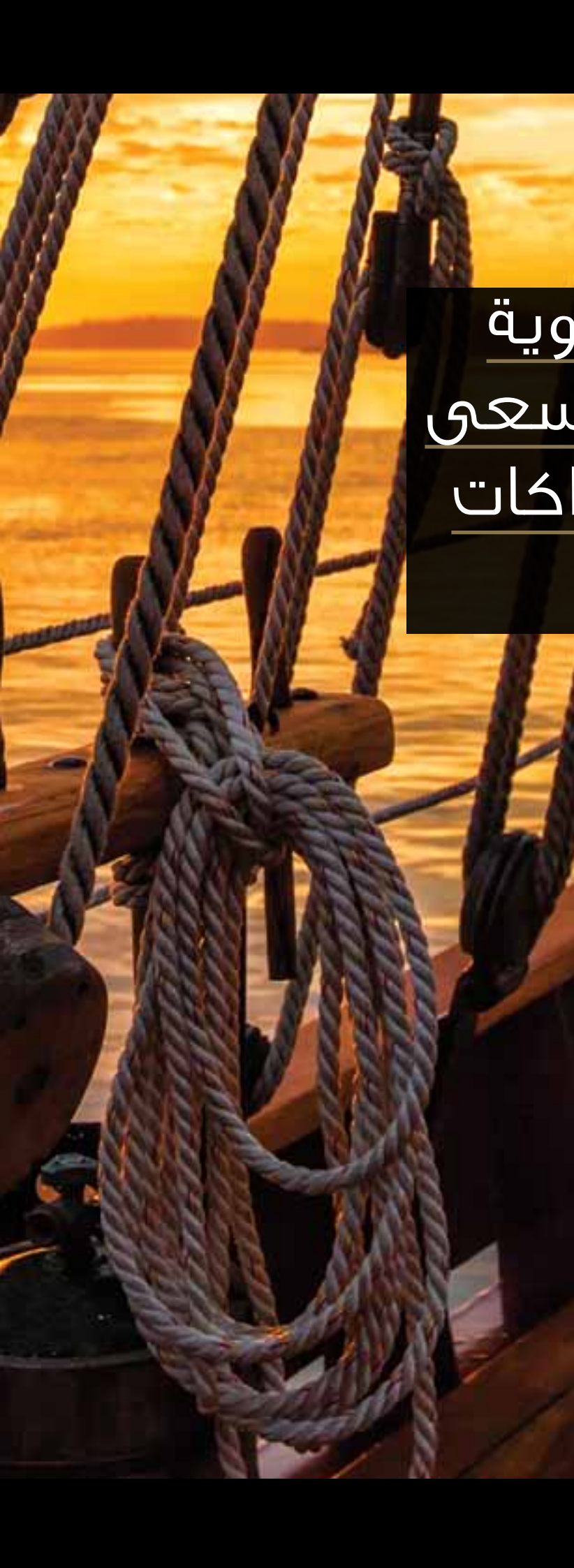
مساعد المدير العام - مستشار قانوني وسكرتير الشركة

حاصل على شهادة الماجستير في القانون من جامعة الخرطوم وشهادة مهنة المحاماة (امتحان جمعية المحامين) وهو محام ممارس منذ عام ١٩٨٣. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ٢٠٠٣ وذلك بعد سنة واحدة ونصف من العمل لدى مكتب تراورز أند هاميلتنز (مسقط) وبعد أربع سنوات من العمل لدى بنك أم القيوين الوطني بالإمارات العربية المتحدة. ولديه خبرة تزيد عن ٣٠ سنة تغطي جميع المجالات القانونية، بما في ذلك، قانون الشركات والقوانين التجارية والمصرفية.

غنية محسن الدرازي

مساعد المدير العام - الخدمات المصرفية التجارية

حاملة على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ويلز بالملكة المتحدة وشهادة دبلوم إدارة تنفيذية من كلية داردن للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية. التحقت ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٩٤. ولدى الدرازي سنوات طويلة من الخبرة في مجال تمويل التجارة الدولية والمؤسسات المالية والمعاملات المصرفية للشركات والمعاملات المصرفية التجارية. وتشغل الأنسة غنية منصبها الحالي منذ عام ٢٠١٤.



إننا نبني روابط قوية
في الوقت الذي نسعى
فيه إلى إقامة شركات
إقليمية دائمة



تقنية المعلومات

تميز عام ٢٠١٤ بأنه عام زاخر بالأنشطة في دائرة تقنية المعلومات من خلال تنفيذ العديد من المبادرات بهدف استحداث قنوات مصرفية جديدة وإثراء خبرة الزبائن في الاستفادة من الخدمات الحالية. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ عدة مشاريع من أجل تحسين الفعالية الداخلية ونظام الأمن المعلوماتي الخاص بالبنك. وعلاوة على ذلك، فقد تم استثمار جهود وموارد كبيرة لضمان الالتزام بالمشاريع والأنظمة الرقابية وإجراءات الرقابة الداخلية.

نجح البنك في تنفيذ خدمة المعاملات المصرفية عبر الهاتف النقال وهي خدمة متطورة جداً ومبتكرة حيث حظيت بالاستحسان والرضى من قبل زبائن البنك. وقد تم تطوير المنتج وتسليمه من خلال أنظمة وخصائص متطورة تهدف إلى تعزيز وإثراء خبرة الزبائن. وقد حصل هذا المنتج وبشكل حصري على جائزة تقنية المعلومات والاتصالات لعام ٢٠١٤ من قبل شركة كمبيوتر نيوز الشرق الأوسط وذلك تقديراً لتقديم أعمال عالية من خلال التطبيقات المبتكرة لوسائل التقنية في قطاع الخدمات المصرفية والمعاملات المالية لجميع منطقة الشرق الأوسط.

من أجل تسهيل معاملات زبائننا من بين المؤسسات والشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف إجراء المدفوعات إلى زبائننا من بين التجار، قامت دائرة تقنية المعلومات بتصميم وتنفيذ نظام آلي للدفع تم تطويره داخلياً. ويساعد هذا الحل الجديد والمبتكر دائرة العمليات ويطورها آلياً من أجل إدارة عمليات الدفع لدى التجار من خلال التحويل الداخلي ومن خلال نظام سويفت لأصحاب الحسابات لدى البنوك الأخرى. وإضافة إلى ذلك، فقد أدى هذا المنتج الجديد إلى تقديم أحدث معلومات زبائن التجار حول وضع مدفوعاتهم.

ويتوجبه من مصرف البحرين المركزي للبنوك بتطبيق قانون الضرائب للحسابات الخارجية للولايات المتحدة ابتداءً من هذا العام. قامت وحدة تقنية المعلومات بتطوير وتنفيذ البرنامج والمسمى بـ «فاتكا مانيجر» وهو نظام تم تطويره داخلياً بالكامل من خلال التكامل مع الأنظمة المصرفية الأساسية من أجل استعادة المعلومات عن زبائن البنك.

نجحت الدائرة في تنفيذ إعادة إصدار «بطاقة الخصم من الحساب» لزبائن البنك والتي انتهت خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤. وبموجب برنامج التحديث هذا، تم إصدار حوالي ١٥٠,٠٠٠ بطاقة جديدة وتم تحويلها إلى طريقة مضاها البطاقة الجديدة التي تمتاز بخصائص أمنية إضافية لاستخدام الرقم السري عند استخدامه في أجهزة الدفع والتي تتضمن استخدام الرقم السري. وعلاوة على ذلك، فإنه من أجل حماية زبائن البنك من الاحتمالات المالية، قام البنك، وبشكل استباقي، بتنفيذ خدمات رفض المعاملة بالاعتماد على العديد من الشروط مثل البلد والعملة ونوع المعاملة.



خالد علي جمعة

المدير العام

مجموعة الخدمات المساندة والشؤون الإدارية

حصلت خدمة المعاملات المصرفية عبر الهاتف النقال على جائزة تقنية المعلومات والاتصالات لعام ٢٠١٤ من قبل شركة كمبيوتر نيوز الشرق الأوسط وذلك تقديراً لتقديم أعمال عالية من خلال التطبيقات المبتكرة لوسائل التقنية في قطاع الخدمات المصرفية والمعاملات المالية لجميع منطقة الشرق الأوسط.

وبرنامج المدرب التنفيذي. وخلال العام، تم انتداب ١٤ موظف بحريني من الشباب الواعد للمشاركة في برنامج المدرب التنفيذي وذلك بهدف إتاحة الفرصة لهم للتطوير الوظيفي لتأهيلهم لشغل مناصب إدارية متوسطة المستوى. ويعتمد هذا البرنامج على تطوير وتدريب عملي مقترناً بالتدريبات النظرية.

من أجل المحافظة على قدرته التنافسية في سوق العمل، وفي نفس الوقت إتاحة الفرصة للتطوير الوظيفي لكبار موظفيه من ذوي الإمكانيات والكفاءات الواعدة، قام بنك البحرين الوطني بإعادة الهيكلة التنظيمي حيث تم بموجبه تحقيق الانسجام مع التوجهات الإستراتيجية للبنك. ويتميز الهيكل الجديد بفعاليتها في إنشاء مراحل تعاقبية لتولي الأدوار القيادية التي تعتبر ضرورية للتأكد من استدامة واستمرارية خلق كفاءات قيادية والذي ينصب في إستراتيجية العمل على المدى البعيد. تم خلال العام تنفيذ العديد من البرامج التدريبية بهدف تعزيز الكفاءات الوظيفية والقيادية لدى الموظفين وقد تجسد ذلك في ٥,٩٤ يوم عمل تدريبي لكل موظف شمل ٨٠٪ من الموظفين المؤهلين للاستفادة من البرنامج.

ومن خلال استمرار البنك في سياسته الهادفة إلى تطوير المجتمع المحلي وفي إطار مسؤوليته الاجتماعية، قام بإشراك ١٨ طالباً جامعياً في برنامج التدريب الصيفي الذي يعمل على تنفيذه. وتم تدريب هؤلاء الطلبة في مختلف الدوائر والأقسام في البنك لمدة شهرين من أجل إكسابهم الخبرة العملية في العمل المصرفي من خلال التدريب العملي. وقد أثبت هذا البرنامج بأنه أداة فعالة في تقليص الفجوة بين القطاع المصرفي وبين المؤسسات التعليمية.

بالإضافة إلى المبادرات المذكورة، شهد عام ٢٠١٤ حدوث تغييرات كبيرة في نهج مصرف البحرين المركزي في تنظيم عملية مكافأة المسؤولين التنفيذيين في البنك. فقد أقر مصرف البحرين المركزي قواعد جديدة للبنوك والمصارف المرخصة فيما يتعلق بالممارسات الصحيحة لنظام المكافآت. وبحكم طبيعتها الشمولية، فإن هذه القواعد قد أثرت على سياسة البنك السابقة فيما يتعلق بالمكافآت المتغيرة (البونس). ولتحقيق هذا الهدف، قام بنك البحرين الوطني بتطوير سياسة جديدة يتم من خلالها تحديد التعويضات والمكافآت المتغيرة للموظفين التنفيذيين في البنك من أجل الالتزام بشكل تام بأنظمة وقواعد مصرف البحرين المركزي.

بموجب هذه القواعد الجديدة، قام البنك بوضع وتنفيذ سياسة جديدة بالكامل تختص ببرامج حوافز الأسهم وهو برنامج يهدف إلى جعل مصالح الإدارة العليا متناسبة مع مصالح المساهمين. وسيتم تنفيذ جزء من برنامج نظام المكافآت المتغيرة لكبار الموظفين من خلال أسهم البنك والتي لها فترات استحقاق واحتفاظ مؤجلة من أجل التأكد من أن المخاطر التي يتحملها البنك في سبيل تحقيق أهدافه من الربحية لا يتم تجاهلها وفي نفس الوقت تعويض فريق الإدارة التنفيذية الذي يشارك في اتخاذ قرارات الأعمال الحساسة.

وقد أدت الأساليب والممارسات المختلفة التي تم إتباعها ضمن سياسة المكافآت وبرنامج حوافز الأسهم إلى جعل السياسة العامة لهذا النظام الذي سيتبعه البنك أكثر قوة وفعالية من خلال موازنة أهداف البنك ومصالحه مع أهداف ومصالح المساهمين.

ضمن سياسة البنك الهادفة إلى مواكبة معايير القطاع المصرفي والوفاء باشتراطات ومعايير الرقم السري في قطاع بطاقات الدفع، تم تزويد التجار بأجهزة الدفع عند نقاط البيع تمتاز بالأمن والفعالية. ولدى أجهزة الدفع عند نقاط البيع هذه خصائص أمنية إضافية مع ميزة وجود مفتاح فريد خاص بكل جهاز. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من أجل التشجيع على البيئة الخضراء، قمنا بتطوير خدماتنا الخاصة بأجهزة الصراف الآلي وذلك بهدف إتاحة طباعة الإيصال أو خلافه. وقد وصلتنا الكثير من الردود الإيجابية من زبائننا الكرام بهذا الصدد. وتشمل بعض المشاريع الأساسية الأخرى الخاصة بالبطاقات وتحديث أجهزة الصراف الآلي الخاص بفرعنا بالرياض في المملكة العربية السعودية واستحداث طباعة الرصيد بشكل اختياري.

شهدت عناصر البنية التحتية للشبكة الأساسية لبنك البحرين الوطني عملية تطوير تقنية رئيسية وذلك ضمن جهود البنك الرامية إلى التركيز على تطوير أداء شبكة البنك وأنظمتها وهو ما تمخض عنه تقديم خدمات أكثر تطوراً وفعالية إلى زبائننا الكرام.

ضمن عملية التحديث هذه، تم كذلك تطوير منصات النظام الأساسي لبرامج الكمبيوتر. وقد ساهمت عملية التطوير والتحديث هذه إلى جعل البنية التحتية لنظام تقنية المعلومات لبنك البحرين الوطني الأساسي أكثر فعالية ومرنة وقابلاً للتوسع.

خلال العام، استمر البنك في متابعة جهوده الأمنية لتعزيز أنظمة وبرامج الانترنت الخاصة به من خلال تنفيذ تقييم لنقاط ضعف أمن شبكة الانترنت والمراقبة الأمنية للتطبيقات والبرامج الأساسية والبنية التحتية ومكافحة المحاولات الاحتمالية واجراءات الرقابة الأمنية لمشاريع البنك وذلك في إطار الامتثال لاشتراطات ومتطلبات مصرف البحرين المركزي. وإلى جانب ذلك، فإن إمكانيات استرداد العمليات في حالات الطوارئ تم اختبارها بشكل دوري من أجل اختبار جاهزية البنك للتحويل إلى موقع استرداد العمليات في حالات الطوارئ وذلك في حالة ظهور ظروف كارثية غير متوقعة.

الموارد البشرية

خلال عام ٢٠١٤، قام بنك البحرين الوطني بتوظيف أكثر من ٧٠ متخرج بحريني من سوق العمل وأتاح لهم الفرصة ليصبحوا مهنيين مؤهلين في قطاع الصيرفة. ومن خلال الجهود الدؤوبة والمتضامنة الهادفة إلى التركيز على توظيف البحرينيين، عمل البنك على زيادة نسبة البعثة لديه لتبلغ ٩٣,٧٪ خلال عام ٢٠١٤.

ومن خلال سياسته تلك، استمر بنك البحرين الوطني في التزامه بتطوير فريق موظفيه الحاليين وذلك عن طريق برنامج فرص الترقى الوظيفي الداخلي. وبموجب هذا البرنامج، تتم وبصفة مستمرة مراجعة قدرات وكفاءات الموظفين الحاليين وتم اختيار موظفين أكفاء ومجدين من داخل البنك لشغل مناصب وظيفية أعلى وذلك بدلاً من البحث عن أشخاص من خارج البنك لشغل هذه الوظائف.

وبالإضافة إلى ذلك، استمر البنك في التركيز على التطوير الوظيفي للموظفين البحرينيين من ذوي الإمكانيات الواعدة وذلك من خلال برنامج التطوير الوظيفي

دورنا في المجتمع

منذ أن بدأ مزاوله أعماله في يناير من عام ١٩٥٧ كان بنك البحرين الوطني دائماً في صميم عملية تنمية المجتمع المحلي، حيث رحب بنا المجتمع المحلي وإعتبرنا جزءاً منه ووضع ثقته فينا. وبعد عقود طويلة، لا يزال التزامنا بدعم رفاهية المجتمع والمساهمة في تحسين نوعية حياة أفراده مستمراً. فالمجتمع المحلي هو المكان الذي بدأ فيه بنك البحرين الوطني رحلته وسيبقى المجتمع دائماً جذور مؤسستنا.

إن لدى بنك البحرين الوطني تاريخاً حافلاً يعود لعام ١٩٨٠ في المشاركة والمساهمة بشؤون المجتمع المحلي من خلال دعم البرامج والأهداف الإنسانية النبيلة في مملكة البحرين. فنحن نؤمن بضرورة تحقيق الأذهار والرفاهية عبر تقديم الدعم إلى قاعدة عريضة من البرامج والأهداف التي تحسن نوعية حياة المجتمع بشكل عام والأفراد بشكل خاص.

إننا مصممون على أن يستفيد المجتمع الذي نعمل على خدمته من نجاحاتنا المستمرة التي تحققها وترجمة هذا التصميم إلى ممارسات عملية من خلال تخصيص نسبة خمسة بالمائة (٥%) من الأرباح السنوية الصافية للبنك لتوزيعها على مختلف البرامج والمؤسسات والمشاريع الخيرية التي تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والرعاية الصحية ومساعدة الفئات المعوزة من المجتمع.

إننا ندرك بأن بنك البحرين الوطني يدين بما حققه من نجاحات وإنجازات لزيائته وللمجتمع الذي يزاول فيه أنشطته وهو المجتمع الذي أخذ يطالب ويالحاح أكبر بأن تزاوّل المؤسسات التجارية نشاطاتها بأسلوب مهني معترف ومستدام. ونحن نوافق على هذا الرأي وفي الوقت الذي نتشرف ونعتز بكوننا عنصراً ناجحاً من النسيج الاجتماعي لبلدنا، فإننا مصممون على تشجيع الاندماج الاجتماعي من خلال مساعدة المجموعات المحتاجة والمعوزة في الإنخراط في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعنا المحلي وهو أمر يأخذه معظمنا على أنه أمر مفروغ منه.

بالإضافة إلى ذلك، فإن موظفينا يقدمون مساهمات إيجابية هامة من خلال التطوع بمهاراتهم وكفاءتهم وخبراتهم المالية والمصرفية ونقل تجاربهم إلى المجتمع المحلي من خلال تدريب الطلبة. وتشمل هذه المساهمات المشاركة في العديد من الندوات والورش التدريبية للطلبة من مختلف المؤسسات التعليمية، وعلى وجه الخصوص الطلبة الذين يشملهم برنامج بعثات صاحب السمو الملكي ولي العهد والذي يهدف إلى تطوير الرؤية والمهارات والإمكانات القيادية لدى قادة المستقبل في مملكة البحرين.

لقد وضع البنك على قمة أولوياته عملية تطوير أنشطة أعماله بطريقة مستؤلة من الناحية الاجتماعية والبيئية وفي نفس الوقت تحقيق الأهداف للأطراف ذوي العلاقة بالبنك. وقد أضطلع البنك بدور نشط في تقديم الدعم والمساعدة للعديد من المشاريع ومساعدة مختلف فئات المجتمع المحلي على تحقيق طموحاته وتطلعاته. ويتم ذلك من خلال الجهود المشتركة من الأعمال الخيرية والمشاريع التطوعية.

إن نجاح البنك يعود في نهاية الأمر لزيائته والمجتمع الذي يزاول أنشطته من خلاله. ويطلب المجتمع وبشكل متزايد بأن تمارس الشركات التجارية نشاطاتها بطريقة قابلة للاستدامة. ويوافق بنك البحرين الوطني على هذا الرأي وهو يعمل بجد من

أجل تحقيق هذا المبدأ وتنفيذه. وفي هذا السياق، اتخذ البنك العديد من الخطوات التي تهدف إلى إدماج المجتمع وعلى مساعدة المجموعات المحرومة في الانخراط من ناحية اجتماعية واقتصادية وهو أمر يعتبره معظمنا بأنه أمر مفروغ منه.

وفي عام ٢٠١٤، ساهم البنك بمبلغ يزيد عن ٠,٩٥ مليون دينار بحريني من خلال برنامج الهبات والتبرعات التي تم توجيهها بصفة أساسية لمشاريع الرعاية الصحية والاجتماعية ودعم المؤسسات التعليمية، بما في ذلك المدارس الحكومية ومعاهد ومؤسسات البحوث لضمان إيصال الدعم للفئات المحتاجة من مجتمعنا المحلي وضمان مستقبل آمن لهم. هذا وقد بلغ مجموع ما خصصه البنك من هبات وتبرعات حتى الآن إلى ٢٧ مليون دينار بحريني منذ بداية البرنامج في عام ١٩٨٠.

نحن نعتبر خدمة المجتمع شرف وواجب ونسعى لتحقيقه من خلال المشاركة والمساهمة أكثر من مجرد خدمات مصرفية فقط.

المشاريع

دعم الجمعيات الخيرية المحلية

كان عام ٢٠١٤ هو العام التاسع عشر على التوالي الذي يقدم فيه البنك المساعدات والمعونات للجمعيات الخيرية المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية. وخلال السنوات التسعة عشر الماضية، تم تقديم حوالي ١,٣٧ مليون دينار بحريني من المساعدات للجمعيات الخيرية المحلية التي تقدم المساعدات للأسر المحتاجة والمعوزة في جميع أنحاء المملكة. ففي عام ٢٠١٤ قام البنك بتوزيع ٧٧٠٠ قسيمة شراء بكلفة اجمالية قدرها ١٥٠ ألف دينار بحريني خصصت للجمعيات والمؤسسات الخيرية وذلك لإيصالها للعوائل التي هي بحاجة ماسة للمساعدة والدعم لشراء احتياجاتهم خلال شهر رمضان الكريم.

وبمناسبة عيد الفطر وعيد الأضحى المبارك، قام البنك أيضاً بتوزيع هدايا لنزلاء دار بنك البحرين الوطني لرعاية المسنين ودار بنك البحرين الوطني لتأهيل الأطفال المعوقين ومركز البحرين للحراك الدولي وروضة الصداقة للمكفوفين والمعهد البحريني السعودي للمكفوفين ودار رعاية الطفولة.

مساعدة طلبة المدارس الحكومية

في عام ٢٠١٤، استفاد أكثر من ٢٠,٠٠٠ من طلبة المدارس الحكومية من برنامج كسوة الشتاء السنوية. وضمن هذا البرنامج، قام البنك بتوزيع كوبونات بقيمة اجمالية قدرها ١٥٠ ألف دينار بحريني على الطلبة والطالبات المحتاجين في جميع المدارس الحكومية في مملكة البحرين وهو استمرار لما يقدم سنوياً لمختلف المدارس الحكومية.

الرعاية والدعم

لقد قام بنك البحرين الوطني بدور رائد في دعم عدد من الأنشطة والفعاليات الهامة. وفيما يلي أهم الأنشطة الرئيسية التي شارك البنك فيها كراعٍ رئيسي خلال عام ٢٠١٤:

- رعاية معرض البحرين الدولي للحدائق.
- رعاية معرض البحرين الدولي للطيران.
- دعم حملة اغاثة غزة بتنظيم من المؤسسة الخيرية الملكية.
- اجتماع الجمعية الدولية بواشنطن في حفل تحت عنوان (عرض استقبال البنوك في البحرين) الذي تم تنظيمه من قبل الجمعية المصرفية بالبحرين ومجلس التنمية الاقتصادية.
- دعم الضعالية الخاصة بالتعريف بحقيقة ما تعرضه مملكة البحرين من بيئة جامعة محبة للحياة والسلام بلندن بتنظيم من وزارة الصناعة والتجارة.
- دعم مؤتمر يورومني البحرين.
- رعاية منتدى الأعمال الخليجي التركي الثاني المنظم بالتعاون مع غرفة تجارة تجارة وصناعة البحرين واتحاد الغرف الخليجية واتحاد الغرف التركية.
- رعاية البرنامج التلفزيوني نور البحرين بتنظيم من وزارة الدولة لشؤون الاعلام.
- دعم سوق البسطة بتنظيم من المحافظة الجنوبية.
- دعم مهرجان ربيع الثقافة بتنظيم مع مجلس التنمية الاقتصادية.
- رعاية ملتقى جامعة البحرين السادس لتقنية المعلومات.
- رعاية فعالية اليوم العالمي للشعر بتنظيم من أسرة الأدباء والكتاب البحرينية.
- رعاية مؤتمر القلب الخليجي الحادي عشر بتنظيم من وزارة الصحة.
- دعم فعالية الحملة الوطنية لمكافحة السرطان بتنظيم من جمعية البحرين لمكافحة السرطان.

المشاريع الرئيسية

المشاريع الرئيسية التي تم تمويلها والهبات والتبرعات الخيرية الهامة التي تم تقديمها منذ بدء البرنامج:

القطاع الصحي

- بناء وتجهيز مركز بنك البحرين الوطني الصحي في الدير.
- تمويل وتأثيث مركز بنك البحرين الوطني الصحي في عراد ومركز العلاج الطبيعى التابع له.
- تزويد مجمع السلمانية الطبي بجهازي تصوير بأشعة إكس وسيارة إسعاف وأجهزة لنسل الكلى ونظام لتشخيص المسالك البولية.
- شراء جهاز ايكو جديد لصالح مركز محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة التخصصي للقلب.
- دعم مالي سنوي لمركز محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة التخصصي للقلب التابع لمستشفى قوة دفاع البحرين.
- تحديث نظام تقنية المعلومات للمستشفى العسكري التابع لقوة دفاع البحرين.

القطاع الاجتماعي

- بناء وتأثيث دار بنك البحرين الوطني لرعاية المسنين.
- بناء وتأثيث حضانة جمعية الصداقة للمكفوفين.
- بناء وتأثيث دار بنك البحرين الوطني لتأهيل الأطفال المعوقين وتجهيز حافلة بمعدات خاصة.
- تقديم حافظتين مجهزتين خصيصاً لمركز البحرين للحراك الدولي ومركز المحرق للرعاية الاجتماعية.
- دعم مالي سنوي لجميع المرافق الاجتماعية التي قام البنك بإنشائها.

القطاع التعليمي

- إنشاء مبنى عمادة القبول والتسجيل بجامعة البحرين.
- بناء وتأثيث مكتبة بنك البحرين الوطني العامة في المحرق.
- تزويد جامعة البحرين بنظام الكرتوني للمكتبات (الافق) وبمختبرين للكمبيوتر بالإضافة إلى دعم مالي سنوي منذ عدة سنوات.
- المساهمة في بناء مكتبة الشيخ عيسى الثقافية.
- تركيب أجهزة تكييف في جميع المدارس الابتدائية الحكومية.
- دعم مالي سنوي لصندوق الطالب الجامعي.
- إنشاء مكتبة بنظام إلكتروني لمركز معلومات المرأة والطفل.
- إعادة تجديد بيت عبدالله الزايد بالمحرق مع مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث.

فيما يلي أهم الجهات الرئيسية المستفيدة من برنامج الهبات والتبرعات لهذا العام:

- بيت القرآن.
- مركز أم الدرداء الصغرى لتحفيظ القرآن الكريم وتدريس علومه.
- المعهد التأهيلي لذوي الاحتياجات الخاصة.
- جمعية البحرين لمكافحة السرطان.
- جمعية رعاية الطفل والامومة.
- معهد الامل للتربية الخاصة.
- مركز معلومات المرأة والطفل.
- الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة.
- مركز الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود لتنمية السمع والنطق.
- المعهد السعودي البحريني للمكفوفين.
- الجمعية الأهلية لأمراض الدم الوراثية في البحرين.
- الاتحاد البحريني لرياضة المعاقين.
- الجمعية البحرينية لمتلازمة داون.
- مركز الرحمة.
- جمعية السكري البحرينية.
- الجمعية البحرينية للاعاقاة الذهنية والتوحد.
- مركز عايشة يتيم للإرشاد الاسري (جمعية نهضة فتاة البحرين).
- جمعية حماية العمال الوافدين.
- إدارة اموال القاصرين.
- دار رعاية الطفولة.
- جمعية السنايل لرعاية الأيتام.
- دار بنك البحرين الوطني لرعاية المسنين.

الأعمال المصرفية

تميز عام ٢٠١٤ بأنه عام زاخر بالصعوبات بالنسبة لوحدة الأعمال المصرفية نظراً لإحتدام شدة المنافسة من قبل المؤسسات التقليدية وغير التقليدية في السوق المحلية وتباطؤ أنشطة الأعمال في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم عودة القطاع العقاري إلى وضعه الطبيعي بشكل كلي. ورغم أن البنك استمر في سياسته الحذرة واستمرار أسلوبه الانتقائي في قبول المخاطر في بعض القطاعات، إلا أنه تم التعويض عن ذلك من خلال زيادة أنشطة الأعمال من مجالات القطاعات الأخرى.

من خلال مراقبتنا لوضع السوق عن كثب، وانتقاء المشاريع المقبولة التي تناسب معايير الإقراض التي يتبعها بنك البحرين الوطني والتركيز على مشاريع تضيف قيمة إلى الاقتصاد البحريني، فقد استطعنا تنظيم حجم أنشطة أعمالنا والمحافظة على وضعنا المالي القوي بالإضافة لوضعنا الرائد في السوق من خلال تقديم خدماتنا إلى الزبائن الكرام وتلبية جميع احتياجاتهم التمويلية.

كما قامت وحدة الأعمال المصرفية بتبني العديد من الإستراتيجيات لتحقيق الأهداف. فقد بقي التركيز منصباً على الخدمات المصرفية التجارية التي استمرت في استهداف القطاع المتوسط في السوق. وبشكل عام، تبنت الوحدة أسلوب التركيز على قطاعات معينة من السوق، واستهدفت هذه القطاعات المنتقاة من السوق وذلك لتتبع محفظة قروض البنك والمخاطر. وانصب التركيز على القطاعات التي لم يكن للبنك تواجد فيها وذلك عن طريق هيكلة بعض المنتجات لتناسب كلاً من الزبائن والبنك، مما أدى إلى تعزيز محفظة القروض من خلال توطيد أواصر العلاقات مع زبائنه الكرام. قامت وحدة الأعمال المصرفية أيضاً بالتركيز على إدراك وفهم دورة الأعمال والدورة التشغيلية للزبائن الحاليين من أجل تصميم منتجات خاصة تناسب مع نماذج أعمالهم وتدققاتهم النقدية، مما حقق نتائج إيجابية من حيث زيادة أنشطة الأعمال وعدد الزبائن الحاليين وتعزيز وجود البنك في السوق من خلال اجتذاب أسماء جديدة.

نتيجة لهذه الجهود، تم الحصول على أنشطة أعمال جديدة وهو ما عكس التزام بنك البحرين الوطني بالاقتصاد المحلي بشكل عام وإيمانه الراسخ بأن مملكة البحرين تتمتع بوضع قوي يمكنها من التغلب على الظروف الاقتصادية السائدة. وعلاوة على ذلك، نجحت الوحدة في استقطاب ودائع جديدة، حيث فضل المودعين الاحتفاظ بودائعهم لدى البنك نظراً لسمعته الرائدة من حيث الأمان والاستقرار. ونحن واثقون ومتفائلون بأن الاقتصاد البحريني سيحقق نمواً كبيراً خلال العام القادم وسيكون عام ٢٠١٥ عاماً زاهراً بالأعمال حيث سيتم خلاله البدء بتطبيق العديد من المشاريع الضخمة وخصوصاً أن شركات كبيرة مثل شركة ألبا وبابكو ومطار البحرين الدولي تسعى لتوسعة عملية الإنتاج/الطاقة التشغيلية. ويتوقع بنك البحرين الوطني تحقق هذا النمو، ولهذا فإن وحدة الأعمال المصرفية تقوم باتخاذ الخطوات اللازمة للمحافظة على موقعها في تمويل المشاريع الجديدة القادمة. وستستمر الوحدة في تحسين منتجاتها وخدماتها وذلك لمنفعة زبائن البنك. وتتطلع الوحدة كذلك بكل تفاؤل وأمل إلى عام ٢٠١٥ في ضوء بدء تحسن أوضاع السوق وقوة التدفقات النقدية من الصفقات قيد التنفيذ والبدء بتنفيذ العديد من المشاريع الكبيرة والدعم الذي تقدمه الحكومة. ونحن واثقون من أننا سنكون في وضع قوي يمكننا من الوفاء باحتياجات زبائننا خلال عام ٢٠١٥ وما بعده.



عبد العزيز عبدالله الأحمد
المدير العام
مجموعة المعاملات المصرفية المحلية

تبنت الوحدة أسلوب التركيز على قطاعات معينة من السوق، واستهدفت هذه القطاعات المنتقاة من السوق وذلك لتتبع محفظة قروض البنك والمخاطر.

الخدمات المصرفية الشخصية

تخفيض مغر وجذاب على مشترياتهم باستخدام بطاقة بنك البحرين الوطني من خلال موقع طيران الخليج على شبكة الانترنت. ضمن جهودها الهادفة إلى تقريب المعاملات المصرفية إلى الزبائن وتوفيرها بكل سهولة ويسر بما يضمن راحتهم، تم تعزيز فريق تسويق المبيعات بإدارة تسويق فعالة، حيث تمكن الفريق من زيادة أعداد الحسابات الجديدة من خلال تقديم الخدمات المصرفية إلى الزبائن وجعلها في متناول اليد. هذا وقد تم تخصيص زوايا لفريق مبيعات البنك في العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية وذلك بهدف التواصل والتفاعل المباشر مع زبائن البنك الحاليين والمستجدين منهم.

لقد تم تبني وتطبيق أحدث النظم التكنولوجية المتطورة التي تيسر القيام بالعمل المصرفي وتساعد في رفع الكفاءة وضمان درجة عالية من الإلتزام لزبائن البنك، إذ يتم حالياً تعزيز الخدمات المصرفية عن طريق الهاتف النقال من أجل تقديم المزيد من التسهيلات للزبائن بما يضمن راحتهم، مع التركيز على المساعدة في استحداث مزيد من قنوات الدفع عن طريق الهاتف المحمول. وقد أجرى البنك بعض المناقشات مع هيئة الحكومة الالكترونية بهدف تحقيق التكامل بين خدماتنا المصرفية عبر الانترنت وموقع الحكومة الالكترونية لخدمات الدفع وهي مناقشات من المتوقع أن يتمخض عنها نتائج إيجابية في المستقبل القريب. قام البنك أيضاً بإضافة ميزة دفع فواتير بطاقات الائتمان إلى «بوابة الدفع» لمؤسسات تجارية جديدة وهو ما من شأنه أن يعزز من أنشطة الأعمال التجارية للبنك وشركائه من بين المؤسسات التجارية بالإضافة إلى تسهيل عمليات الدفع الالكترونية.

لا يزال التركيز على خدمة الزبائن على رأس أولويات وحدة الخدمات المصرفية الشخصية. وفي إطار السعي لتحقيق هذا الهدف، فإن مركز الاتصال الذي يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع استمر في التركيز على وظيفته الأساسية وهي الرد على استفسارات وشكاوى الزبائن وذلك من أجل ضمان التعامل معها بما يضمن رضی الزبائن وذلك خلال أوقات زمنية معقولة. وسيستمر البنك في تنظيم تدفق عمل مركز الاتصال وعملياته من أجل ضمان أعلى درجات الرضى والإستحسان لدى زبائن البنك.

بالإضافة إلى دوره كمقدم خدمة، فإن مركز الاتصال قد بذل جهوداً إضافية للمساهمة في نشاطات عمل البنك وتحقيق الإيرادات. وطوال عام ٢٠١٤، تمت المحافظة على برنامج المكالمات الصادرة حيث تم الاتصال بالزبائن المحتملين من أجل الترويج لمنتجات البنك والحصول على فرص أعمال جديدة. وطرح مركز الاتصال أيضاً حملة لترويج لمنتجات وخدمات البنك من خلال المكالمات الواردة، حيث تم الترويج لدى الزبائن الذين يتصلون من أجل الاستفسار أو لتقديم الشكاوى. وتمت كذلك الاستفادة من الموارد المتوافرة لمركز الاتصال لمراقبة معاملات البطاقات خارج ساعات العمل، وذلك بالتحذير في حالة وجود معاملات مشبوهة واتخاذ الإجراءات المناسبة. وستستمر وحدة الخدمات المصرفية الشخصية في تعزيز منتجاتها وخدماتها ونحن نشعر بالتفاؤل والثقة بالنسبة لعام ٢٠١٥.

من المتوقع أن تكون هناك آثار كبيرة للعديد من المشروعات المتوقع طرحها خلال العام من قبل القطاع العام والقطاع الخاص حيث سيتمخض عنها الكثير من الفرص في قطاع التجزئة أيضاً. ولهذا فنحن على ثقة بأننا سنحقق مزيداً من التعزيز لقاعدة زبائننا الكرام وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم خلال عام ٢٠١٥ وما بعده.

رغم نمو الاقتصاد المحلي خلال العام، إلا أن هذا النمو لم يكن منتظماً في جميع القطاعات. ومع تركيز جميع بنوك التجزئة مواردها على قطاعات مختارة، استمرت بيئة الأعمال مليئةً بالتحديات. وقامت البنوك بتخفيض أسعار الفائدة المحتسبة على قروض التجزئة المتاحة للأفراد وذلك لخيار أقل المخاطر نسبياً. ومن ضمن جهودها في إدارة أعماله وسط قيود السوق الصعبة، طرح البنك العديد من البرامج والحملات الجديدة التي استهدفت الزبائن من الأفراد. وقد استفدنا من نقاط قوتنا التي تتمثل في وضع خدماتنا في متناول يد الزبائن من خلال قنوات المبيعات وتحسين أوقات التسليم من خلال تقديم الخدمات الآلية وبالاستفادة من أكبر شبكة فروع في المملكة.

ولتحقيق أهدافنا القائمة على دعم زبائننا من الأفراد، قام البنك بتقديم أسعار تنافسية وجذابة على القروض وهو أمر حظي بقبول واسع من قبل الزبائن، بالإضافة إلى دعم هذه الإستراتيجية بحملات ترويجية واسعة الانتشار من خلال التسويق عبر الفروع وتوجيه الرسائل النصية والاستفادة من قاعدة البيانات لتقديم العروض الجديدة إلى قاعدة زبائنه الحاليين. وقد ساعدت هذه الإستراتيجية على تعزيز أنشطة أعمال الوحدة وهو ما أدى إلى زيادة حجم أنشطة الأعمال والدخل.

وضمن خطته الهادفة لتشجيع عادة الادخار بين زبائنه، تم تطوير برنامج «ادخار الوطني» وإعادة هيكلته من خلال طرح برنامج من الجوائز الجذابة وذلك لجذب الانتباه وليعطي بدوره انطباعاً محبباً يسهل على الزبائن تذكره. وتم طرح العديد من الجوائز النقدية الكبيرة، بما في ذلك جوائز شهرية وكبرى، والتي تم تصميمها وطرحها بهدف تغيير حياة العديد من الفائزين بها. وتم كذلك تصميم وطرح حملة ابتكارية من خلال مختلف وسائل الإعلام، بما في ذلك قنوات مبتكرة مثل الشريط الإلكتروني ببورصة البحرين. من أجل تحقيق أكبر نسبة من المشاركة وتشجيع جميع زبائن البنك على التوفير والادخار، استمرت عملية التسجيل في الحملة كونها في غاية السهولة واليسر حيث تم إدخال جميع حسابات التوفير وموجة الادخار بحد أدنى من الرصيد في عمليات السحب بشكل تلقائي. واستمرت بطاقة تعبئة في تحقيق النجاح حيث زادت المحفظة بشكل كبير وتم إطلاق العديد من الحملات بهدف تعزيز قاعدة حملة البطاقات وخصوصاً بالنسبة لبطاقات تعبئة. وتم كذلك طرح حملات المبيعات في ساحات الجامعات وتم خلالها استهداف الطلبة للحصول على البطاقات من خلال تقديم حافظ الائتمان المدفوع مسبقاً لحساب البطاقة. وتم أيضاً إطلاق حملة لتقديم العروض الجديدة حيث تم إصدار بطاقة ماستركارد تعبئة مدفوعة الأجر لذوى الاستخدام المكثف مع إيداع مبلغ في حساب البطاقة. وقد أجرى مستولي البنك مناقشات مع العديد من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية لتشجيع على الحصول على البطاقة مدفوعة الأجر كبديل فعال للمدفوعات النقدية، ونحن على ثقة بأن هذه البطاقة ستشهد استخدامات بشكل متزايد في المستقبل لهذا الغرض. وفي نفس الوقت، تم تعزيز محفظة مزايا بطاقة التيتانيوم ماستركارد بشكل كبير من خلال إرسال البطاقة إلى بعض حملة بطاقات بنك البحرين الوطني الحاليين وذلك كتحديث للبطاقات الحالية.

دخل البنك العام الماضي في العديد من الشراكات مع المؤسسات التجارية بغية توفير عروض خاصة وتقديم قيمة مضافة لحملة بطاقاته، ومنها على سبيل المثال حملة ترويجية بالاشتراك مع شركة طيران الخليج حيث يحصل حملة البطاقات على

مجموعة الخزينة، الفروع الإقليمية والعمليات

تباطأ النمو في الاقتصاد العالمي أكثر مما كان متوقفاً من نسبة ٩,٣٪ خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣ إلى ٧,٢٪ في عام ٢٠١٤. ويعود هذا الانخفاض المفاجئ في الأساس إلى بطء التعافي في أوروبا مع استمرار المنطقة في التغلب على تبعات وأثار الأزمة التي شهدتها وفي اليابان حيث تعود الآثار السلبية بالنسبة للنمو إلى زيادة ضريبة الاستهلاك. وفي الأسواق الصاعدة، ارتفع مستوى النمو في النصف الثاني من العام في الصين بسبب إجراءات التحفيز من قبل الحكومة. ولكن بالرغم من ذلك فإن الطلب المحلي لا يزال ضعيفاً في العديد من الاقتصاديات الرئيسية، وخصوصاً بلدان أمريكا اللاتينية.

وتسارعت الأنشطة الاقتصادية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل طفيف في منتصف عام ٢٠١٤ وذلك نتيجة لارتفاع إنتاج النفط والإنفاق الحكومي. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو بالنسبة لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية حوالي ٥,٤٪ في العامين ٢٠١٤ - ٢٠١٥. ولم تكن لحالة الاضطراب السائدة في العراق حتى الآن سوى آثار قليلة على بقية بلدان المنطقة.

لقد استمرت معدلات النمو المنخفضة وتدني نسبة التضخم في السماح للمصارف المركزية العالمية في المحافظة على معدلات الفائدة على مستويات منخفضة غير مسبوقه وتنفيذ برامج التحفيز غير التقليدية. وفي الوقت الذي أنهت فيه الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية رسمية حقبة من تخفيض الفوائد بشكل كبير، فإن أوروبا بدأت لتوها في عملية مواجهتها للتضخم. ولا تزال أسواق الأسهم العالمية في مرحلة صعود حيث أن معدلات السيولة غير المسبوقة في النظام المالي تقيد الأصول المعرضة للمخاطر. وفي نفس الوقت، فإن الهوامش الائتمانية تستمر في الاستفادة من ذلك وقد انخفضت بنسبة تراوحت بين ٤٠ و ٥٠ نقطة أساسية خلال العام. وقد تعاملت الأسواق مع نهاية برنامج تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي بشكل جيد ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥. وستبقى المخاوف الرئيسية بالنسبة لعام ٢٠١٥ تتركز حول ما إذا كان النمو في الولايات المتحدة قوياً جداً يجعلها تنفصل عن بقية دول العالم. وستبقى العوامل الجغرافية والسياسية في كل من أوكرانيا والشرق الأوسط محور الانتباه والتركيز أيضاً.

وحدة إدارة المحافظ الاستثمارية

بقيت أسعار الفائدة عند مستويات غير مسبوقه على نطاق عالمي حيث انخفضت هذه الأسعار في منطقة اليورو دون الصفر. وقد استفادت مجموعة الخزينة، الفروع الإقليمية والعمليات من الاستمرار في انخفاض الهوامش من خلال تحقيق مكاسب رأسمالية في الأوراق المالية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية، والتي اعتبرت مكلفة من ناحية تاريخية، وكذلك من خلال الاتجاه



حسين سيد علي الحسيني
المدير العام
مجموعة الخزينة، الفروع الإقليمية والعمليات

إننا سنستمر في تكريس مواردنا لتعزيز أنشطة الأعمال الحالية وستستمر الوحدة في جهودها النشطة نحو استكشاف وطرح أفضل تشكيلة من المنتجات الاستثمارية، وهو ما سيخلق قيمة ويحقق عوائد أفضل لربائنا الكرام من خلال التركيز على المحافظة على رأس المال وتحقيق الفوائد مقارنة بالمخاطر.

نحو الأوراق المالية منخفضة الأسعار وخصوصاً لدى حكومة مملكة البحرين. ومع استمرار البنك في تنفيذ استراتيجيه القائمة على التحوط ضد مخاطر الأسعار الثابتة طويلة الأجل للمحفظة واستبدالها بمخاطر متغيرة. وستحقق هذه الإستراتيجية فعالية مع بدء البنك الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة على المدى المتوسط العام القادم ومع بدء ارتفاع عمليات تمويل البنك. وتعتبر أكثر من ٧٠٪ من محفظة البنك الاستثمارية حالياً متغيرة أو ذات استحقاقات تستمر أقل من عام. ولا يزال البنك يحتاط من خلال مقايضات سائلة عادية مع أطراف التعامل القوية. وتمت إضافة سندات مجموعة الدول السبع إلى المحفظة طوال العام وذلك بمستويات جذابة من أجل تحقيق التنوع. وتم استخدام استراتيجيات التوقيت في السوق للاستفادة من التذبذب المحدود لتحقيق مكاسب رأسمالية طوال العام. وقد أتاحت هذه الاستراتيجيات مقترنة مع المستويات العالية من التنوع الفرصة للوحدة لتحقيق عوائد فوق المعدل.

وحدة القطع الأجنبي وأسواق المال

استمرت ظاهرة انخفاض أسعار الفوائد في أسواق المال العالمية وتباطؤ النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠١٤ وهو ما مثل مصدراً للتحديات بالنسبة للوحدة. ولكن برغم هذه الحقيقة، فإن وحدة القطع الأجنبي وأسواق المال استطاعت تجاوز أهدافها المرصودة في الميزانية من خلال التركيز على فرص الاستثمارات التي إتسمت بالحذر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أسواق العملات الأجنبية الرئيسية، علاوة على تنفيذ معاملات القطع الأجنبي المربحة الفورية والأجلة، وكذلك استراتيجيات مشتقات القطع الأجنبي. وإلى جانب ذلك، فإنه خلال العام قامت الوحدة بالعديد من استثمارات الأوراق المالية قصيرة الأجل بالإضافة إلى المشاركة بشكل نشط في الإصدارات قصيرة الأجل لحكومة مملكة البحرين، التقليدية منها والإسلامية، والتي أدت إلى تعزيز ربحية البنك بشكل عام.

وحدة تسويق ومبيعات الخزينة

خلال العام استطاعت الوحدة وبشكل فعال أن تحصل على مستويات عالية من معاملات الصرف الأجنبي وهو ما ساعدها في تحقيق الدخل المرصود لها في الميزانية لعام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت الوحدة في تقديم أسعار تنافسية على الودائع مقارنة بنظرائها من البنوك الأخرى من أجل المحافظة على مستويات عالية من وداائع الزبائن. وقد تم الحصول على عدد كبير من هذه الودائع لفترات طويلة. ومن خلال السعي المتواصل لتحقيق هدفها وهو تقديم حلول خزينة شاملة لزبائن البنك استمرت الوحدة في التنسيق مع وحدة الأعمال المصرفية ووحدة الاستثمار من أجل هيكلة منتجات استثمارية طويلة الأجل بهدف الوفاء باحتياجات التحوط الخاصة بالزبائن. ومن خلال الهيكل التنظيمي الجديد لقوتها العاملة، أصبحت الوحدة جاهزة بشكل كامل ولديها المهارات المطلوبة للاستمرار في بذل جهودها لخدمة زبائن البنك والوفاء باحتياجاتهم ومتطلباتهم.

وحدة الاستشارات الاستثمارية وإدارة الثروات

تقدم وحدة الاستشارات الاستثمارية وإدارة الثروات خدمات إدارة الأصول مع التركيز بشكل أساسي على الصناديق المشتركة وخدمات الحفظ. وتشمل قاعدة زبائن الوحدة المؤسسات والشركات الكبيرة والشركات المالية وشركات التأمين والأفراد من ذوي الثروات الكبيرة.

وفي مجال الصناديق المشتركة، حقق صندوق التنمية للشرق الأوسط وأفريقيا (ميدا)، والمتوافر للمستثمرين من دول مجلس التعاون، نمواً بنسبة ٢٩,٣٪ حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٤ وبذلك تجاوز المؤشر المحدد له وهو ١,١٩٪. ولكن في ضوء التحديات الكبيرة التي ظهرت في أسواق رأس المال، فإن الطلب على صناديق الاستثمارات المشتركة كان قليلاً.

أما في مجال خدمات الحفظ، فإنه برغم التنافس المحتدم فيما تعتبر سوقاً تشهد منافسة قوية ووجود بيئة غير مواتية في أسواق رأس المال، فقد استمرت الوحدة في زيادة حصتها من السوق من خلال الاستفادة من حدتها التنافسية من حيث هيكل الرسوم التنافسية، مما مكّنها من إتاحة الفرصة للزبائن لدخول السوق وتقديم خدمات المعاملات لأنواع مختلفة من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت (السندات والصكوك) وذلك في مختلف الأسواق المحلية والإقليمية. وقد زاد حجم الأصول تحت الإدارة بنسبة ٢١٪ خلال عام ٢٠١٤.

إما من ناحية المحفظة الخاصة بالبنك، فقد استمر البنك في الالتزام بسياسة حذرة في أنشطته الاستثمارية ولهذا فإنه لم يقر بطرح أية صناديق جديدة ضمن محفظته الخاصة خلال عام ٢٠١٤. ولكن برغم إتباع طريقة حذرة ونظراً لاستمرار حالة عدم التيقن والوضوح في الأسواق، فإن البنك سيستمر في فتح أبوابه أمام أية فرص استثمارية في الأسواق المحلية والإقليمية.

واستشرافاً للمستقبل، فإننا سنستمر في تكريس مواردنا لتعزيز أنشطة الأعمال الحالية وستستمر الوحدة في جهودها النشطة نحو استكشاف وطرح أفضل تشكيلة من المنتجات الاستثمارية، وهو ما سيخلق قيمة ويحقق عوائد أفضل لزبائننا الكرام من خلال التركيز على المحافظة على رأس المال وتحقيق الفوائد مقارنة بالمخاطر.

تم منح البنك جائزة الجودة في الخدمة من قبل جيه بيه مورجان في عام ٢٠١٤ نظراً لاستمراره في تحقيق الامتياز في التحويلات المالية بالدولار الأمريكي. ويعتبر هذا العام الثالث عشر على التوالي الذي يفوز فيه البنك بهذا التقدير، وهو ما يؤكد على مركز البنك الرائد في مجال الخدمات المالية الدولية والتزامه طويل المدى بنوعية وجودة الخدمات المقدمة للزبائن.

وحدة القروض المشتركة والمعاملات المصرفية المتخصصة خلال عام ٢٠١٤، تم تغيير اسم الوحدة ليصبح «وحدة القروض المشتركة والمعاملات المصرفية المتخصصة» وذلك لإبراز تركيزنا على المعاملات المشتركة من خلال التمويل والمشاركة في الصفقات الرئيسية بالإضافة إلى لعب دور نشط في الأسواق الثانوية لتمويل القروض ذات النوعية الممتازة. ونتيجة لذلك، فقد نجحت الوحدة في المشاركة في العديد من التسهيلات الجديدة في مملكة البحرين ومنطقة الخليج مثل القروض لأجل الممنوحة للمؤسسة العربية المصرفية والبنك التجاري القطري وبنك المشرق والبنك الأهلي ش. م. ق. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استمرت الوحدة في تمويل تسهيلات ثنائية للمؤسسات المالية المعروفة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وانصب تركيز الوحدة خلال العام، على معرفة العملاء «اعرف عميلك» من أجل الحصول على المعاملات تشترك فيها مؤسسات مالية أخرى للتأكد من أن هذه المعاملات متفقة مع القواعد والأنظمة. ومن بين الإنجازات الرئيسية التي حققتها الوحدة إدراج اسم بنك البحرين الوطني على موقع الاتحاد الدولي للمقايضات والمشتقات بصفته مؤسسة ملتزمة بالأنظمة الأوروبية للبنية الأساسية للسوق. وتعتبر هذه خطوة هامة جداً حيث من شأنها أن تضمن سير عملياتنا بشكل سلس مع المؤسسات المالية الأوروبية الأخرى.

وإضافة إلى ذلك، فإن بنك البحرين الوطني أصبح مصرفاً ملتزماً هذا العام بأنظمة قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية الأمريكية (FATCA)، وعلى إثر ذلك قمنا بإشعار البنوك الأخرى بأن بنك البحرين الوطني قد تم إدراجه ضمن القائمة الأولى للمؤسسات المالية الأجنبية المشاركة وذلك في موقع مصلحة الضرائب الأمريكية على شبكة الانترنت.

العمليات

استمر بنك البحرين الوطني في المحافظة على مستويات عالية من الخدمة بالنسبة لعمليات تحويل الأموال لعام ٢٠١٤ وفي التزامه بتنفيذ هذه الإستراتيجية. وتم منح البنك جائزة الجودة في الخدمة من قبل جيه بيه مورجان في عام ٢٠١٤ نظراً لاستمراره في تحقيق الامتياز في التحويلات المالية بالدولار الأمريكي وتقديم جيه بيه مورجان هذه الجائزة إلى فئة مختارة من زبائننا من المؤسسات التي تقوم بعمليات تحويل الدولار وتحقق نتائج جيدة أثناء إجراء المدفوعات عبر نظام السويفت، ولا ينطبق سوى نسبة أقل من واحد بالمائة من إجمالي زبائن جيه بيه مورجان من بين المؤسسات التي تقوم بعمليات تحويل الدولار بمعايير هذه الجائزة. ويعتبر هذا العام الثالث عشر على التوالي الذي يفوز فيه البنك بهذا التقدير، وهو ما يؤكد على مركز البنك الرائد في مجال الخدمات المالية الدولية والتزامه طويل المدى بنوعية وجودة الخدمات المقدمة للزبائن.

فرع أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة)

استمر فرع أبوظبي خلال العام تركيزه على زيادة ونمو أنشطة الأعمال الثنائية في قطاع الشركات والمؤسسات. ونتيجة لقيام الفرع بالتركيز على الزبائن ورفع مستوى الخدمة، فقد حققت أرباح معاملات الصرف الأجنبي ففزة كبيرة مع الحصول على أنشطة أعمال جديدة وذلك جراء استثمارنا للعلاقات الحالية. وأدت عملية دمج وحدة نظام خطابات الاعتماد مع النظام الأساسي للبنك المعمول به حالياً إلى تسهيل إجراء العمليات وتعزيز مستوى الخدمة المقدمة إلى زبائننا الكرام. ولا تزال أنشطة تمويل التجارة الدولية تستحوذ على الجزء الأكبر من أنشطة الأعمال والتي تساهم في تحقيق دخل ثابت من الإيرادات.

وقد وافقت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على ميزانية مبدئية بلغت ٤٩,١ مليار درهم (٤,١٣ مليار دولار أمريكي) لعام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٦٪ خلال عام ٢٠١٤ و ٤,٥٪ خلال عام ٢٠١٥، حيث سيبقى القطاع غير النفطي هو المساهم الرئيسي في إيرادات الميزانية. وفي نفس الوقت، فإن من المتوقع أن تتخفف نسبة النمو القائم على الإيرادات النفطية وذلك بسبب ضعف أسعار النفط بينما من المتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بنسبة ٥,٩٪ هذا العام مع المشاريع الضخمة في قطاع المقاولات التي ستكون بمثابة المحرك وراء هذا النمو غير النفطي.

هناك اعتقاد سائد بأن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة قد تعافى من الأزمة المالية التي لحقت به عام ٢٠٠٨. وانسجاماً مع البيئة الاقتصادية الإيجابية السائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد قام فرع أبوظبي بوضع خطة ثلاثية طموحة تهدف إلى اقتناص فرص الأعمال في الأسواق المستهدفة والمساهمة في حركة النمو بدولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك قطاعات المقاولات والصناعة والتجارة. ويحدو فرع بنك البحرين الوطني في أبوظبي الأمل والتفاؤل في أنه سيتمكن من الاستفادة من الفرص المتوافرة في هذه القطاعات وأن يحقق نمواً في نشاطات أعماله خلال عام ٢٠١٥.

في عام ٢٠١٤، نجحت العمليات في القيام بدور رئيسي في تطبيق وطرح مبادرة الخدمات المصرفية عن طريق الهاتف النقال، وهو ما أضاف قنوات خدمة جديدة لبقاء الخدمات الحالية المقدمة للزبائن الذين باستطاعتهم الاستفادة من ميزة الدخول على حساباتهم عن بعد والقيام بالمعاملات المصرفية في أي وقت وأي مكان من العالم. وشارك البنك كطرف رئيسي في استحداث النظام الإلكتروني لتحويل الأموال (EFTS) كمشروع وطني يشرف عليه مصرف البحرين المركزي وتستضيفه شركة بنفت. ومن المتوقع أن يتم تطبيق النظام الإلكتروني لتحويل الأموال خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٥.

فرع الرياض (المملكة العربية السعودية)

تميز عام ٢٠١٤ بأنه كان عام تجميع مع التركيز على بناء محفظة أعمال قوية والتي عمل الفرع على تعزيزها على مدى العامين السابقين. وفي هذا الصدد، تم تعديل المعايير لقطاعات السوق المستهدفة ومعايير قبول الأصول. وتمت مراجعة جميع العلاقات الحالية واستحداث إجراءات أكثر دقة لتقييم العروض الجديدة وذلك بهدف تعزيز المحفظة العامة لأصول الفرع.

تم أيضاً خلال هذا العام وضع خطة إستراتيجية وهي خطة تستهدف جعل عمليات الفرع في المملكة العربية السعودية ثاني أكبر مساهم في أصول وإيرادات البنك والتخطيط لتحقيق نسبة نمو كبيرة خلال السنوات القادمة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قام الفرع باستثمار مبالغ كبيرة في نظام البنك الأساسي وطرح منتجات مصرفية إسلامية محدودة مع تطوير موظفي فرع الرياض. واستطاع الفرع أيضاً اجتذاب مجموعة من الشباب السعودي من ذوي القدرات والمؤهلات العالية لشغل وظائف مدير علاقات الزبائن ومسئول المراجعة ومسئول الالتزام.

خلال عام ٢٠١٤، قام قسم الالتزام التابع للفرع بمراجعة جميع الحسابات من أجل التأكد من الالتزام بالقواعد والإجراءات المطبقة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) ومصرف البحرين المركزي. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم عدد من الدورات التدريبية الداخلية لموظفي الفرع من أجل تأهيلهم وتدريبهم على القواعد الجديدة والتعديلات والتعليمات الصادرة من قبل ساما والمتعلقة بفتح الحسابات والرسوم والمصاريف والعمولات وكذلك أنظمة قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية الأمريكية (FATCA). وفي نفس الوقت، تم انتداب مجموعة مختارة من موظفي الفرع لحضور دورات تدريبية في المكتب الرئيسي في البحرين والمعهد المصرفي في الرياض.

وبشكل عام، استطاع فرع الرياض إنشاء قاعدة قوية يمكن للبنك الاستفادة منها خلال السنوات القادمة.

الأداء المالي

لا يزال الوضع المالي لبنك البحرين الوطني يتميز بالقوة والمتانة مع تحسن ثابت في الأداء العام خلال عام ٢٠١٤. وقد استمر البنك في التركيز على تحقيق نمو متوازن وذلك ضمن إطار من البيئية الحذرة لإدارة المخاطر. ونتيجة لذلك حقق البنك أرباحاً صافية قياسية بلغت ٥٣,٤٤ مليون دينار بحريني، وهو أعلى مستوى يحققه البنك، وذلك مقارنة بمبلغ ٥١,٣٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣، بزيادة نسبتها ٤,٠٪.

في نهاية عام ٢٠١٤، بلغ مجموع الميزانية العمومية ٢٧٣٨,٤٦ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٢٧٤٩,٢٣ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣. ورغم أن محافظة القروض والسلفيات شهدت انخفاضاً نظراً لسداد تسهيلات كبيرة وعدم توافر فرص إقراض ذات نوعية ممتازة، إلا أن الأموال المتاحة قد تم استثمارها بشكل فعال في السندات الاستثمارية وسندات الخزينة من أجل المحافظة على هامش الفائدة العام. ونتيجة لذلك، ارتفع مجموع الإيرادات المدرة للدخل من ٢٥٩٦,٨٤ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ٢٥٨٠,٩٢ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٤.

حافظت مؤشرات الأداء العام على مستواها القوي خلال عام ٢٠١٤م حيث بلغ العائد على متوسط حقوق الملكية نسبة ١٤,٤٢٪، بينما بلغ العائد على الأصول نسبة ١,٩٥٪. وفي نفس الوقت تحسن عائد السهم الواحد من ٥٤,٦ فلساً في عام ٢٠١٣ إلى ٥٦,٨ فلساً في عام ٢٠١٤. وبلغت الكفاءة التشغيلية في عام ٢٠١٤ نسبة ٣٢,٧٪، مقارنة بنسبة ٣٢,٤٪ في عام ٢٠١٣. ولا يزال البنك يحتفظ بمعدل قوي لملاءة رأس المال والذي بلغ ٣٤,٣٪ قبل التخصيصات المقترحة وفقاً لقواعد بازل ٢ ومصرف البحرين المركزي. ولا تزال معدلات السيولة مريحة حيث بلغت الموجودات السائلة (النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية وسندات الخزينة والودائع لدى المؤسسات المالية) نسبة ٣٢,٤٪ من إجمالي الأصول.

صافي الفوائد المكتسبة

بلغ صافي الفوائد المكتسبة ٥٩,٥٨ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٤، مما عكس انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٤,٠٪ عن عام ٢٠١٣. ويعود هذا الانخفاض بصفة أساسية إلى عدم توافر فرص الإقراض الممتازة وإلى انخفاض العوائد على فائض السيولة المستثمرة نتيجة المستويات المنخفضة لأسعار الفوائد ذات الأجل القصيرة. وبرغم ذلك، فإن صافي هامش الفوائد على متوسط مجموع الموجودات قد بلغ ٢,١٧٪ في عام ٢٠١٤ مقارنة بنسبة ٢,٢١٪ في عام ٢٠١٣.

الإيرادات الأخرى

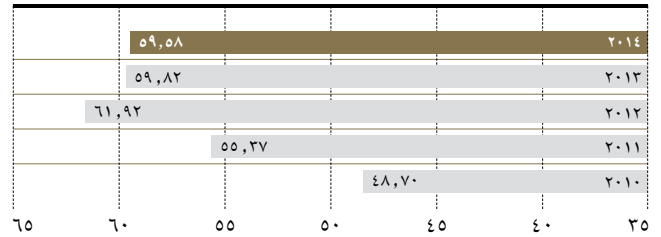
بلغ مجموع الإيرادات الأخرى ٢٩,٦٣ مليون دينار بحريني بزيادة قوية عن عام ٢٠١٣ حيث بلغ ٢٤,٨٣ مليون دينار بحريني. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع حجم الأعمال وهو ما أدى إلى ارتفاع الدخل من العمولات والصراف الأجنبي والأرباح النقدية من محفظة أسهم البنك وزيادة الدخل من مساهمة الشركات الزميلة للبنك.

هذا ويتضمن الإيضاح رقم ٢٤ حول البيانات المالية تفصيلاً للإيرادات الأخرى مقارنة بالعام السابق.

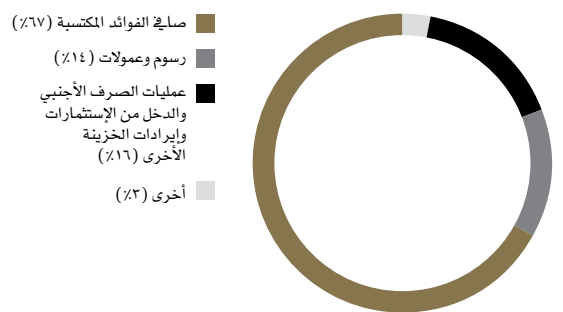
مصرفوات التشغيل

بلغت مصرفوات التشغيل ٢٩,١٩ مليون دينار بحريني، بزيادة بنسبة ٦,٣٪ عن العام المنصرم حيث كانت ٢٧,٤٥ مليون دينار بحريني. وقد حافظت مصرفوات الموظفين على مستواها مع زيادة طفيفة من ١٩,٥٨ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٣ إلى ١٩,٦٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٤. وفي نفس الوقت، زادت مصرفوات التشغيل الأخرى لتبلغ ٩,٥٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٤ من ٧,٨٧ مليون دينار بحريني

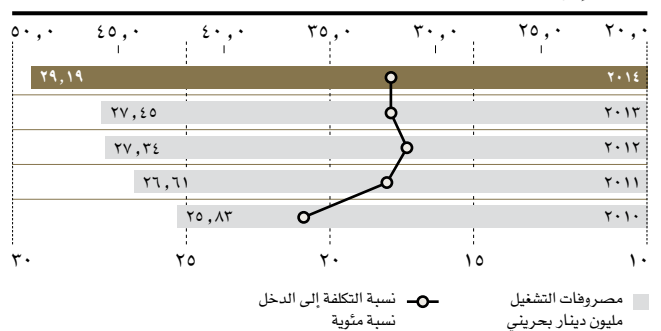
صافي الفوائد المكتسبة بملايين الدنانير البحرينية



مكونات مجموع الدخل نسبة مئوية



مصرفوات التشغيل ونسبة التكلفة إلى الدخل



مصرفوات التشغيل
بملايين دينار بحريني

نسبة التكلفة إلى الدخل
نسبة مئوية

في عام ٢٠١٣، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى مساهمة البنك في صندوق حماية الودائع اعتباراً من عام ٢٠١٤ حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي، بالإضافة إلى العديد من المبادرات الهادفة إلى تحسين الفعالية التشغيلية وتعزيز خدماته المقدمة للزبائن. ونتيجة لهذه المبادرات، فقد زادت الكفاءة التشغيلية بنسبة طفيفة من ٤,٣٢٪ في عام ٢٠١٣ إلى ٧,٣٢٪ في عام ٢٠١٤ نظراً لمساهمة البنك في صندوق حماية الودائع.

المخصصات

بحسب متطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم ٣٩ وأنظمة مصرف البحرين المركزي، يتبع البنك نظام التقييم النموذجي لتحديد كفاية المخصصات للديون المشكوك فيها. وقد تم تحديد المخصصات الخاصة بمخاطر الائتمان بناءً على القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية بحسب أهميتها. كما تم قياس مقدار الانخفاض في القيمة ومقدار الديون التي لم يتم تحصيلها على أساس تقييم المحفظة إلى مجموعة تضم كلاً منها ديوناً ذات طبيعة واحدة حيث يتم تقدير الخسائر المتوقعة من هذه الديون التي تم تصنيفها بأنها ديون مشكوك في تحصيلها على أساس نسبة الديون التي لم يتم تسديدها وذلك بناءً على تقدير الخسائر الكامنة ضمن محفظة القروض والسلفيات في تاريخ الميزانية العمومية ولم يتم تحديدها بصفة خاصة. وتعتمد هذه التقديرات على تصنيفات المخاطر الداخلية ومعدلات عدم الوفاء السابقة التي يتم تعديلها بالنظر إلى البيانات الحالية المشهودة وتغير التصنيفات ودرجة الخسائر والعوامل الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة التي تعكس تأثير الظروف الحالية في سجلات القروض.

بالإستناد إلى التقييم المستمر لمتطلبات المخصصات والتركيز على بناء ميزانية عمومية قوية، فقد قام البنك بوضع مخصص بلغ ٦,٠٨ مليون دينار بحريني لتغطية الإنخفاض في محفظة القروض والسلفيات في عام ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، تم وضع مخصص بمبلغ ٥,٥٠ مليون دينار بحريني لتغطية الانخفاض في قيمة الاستثمارات في الأسهم نتيجة الانخفاض في القيمة السوقية للإستثمارات.

استمر البنك في مراقبة القروض غير المنتظمة السداد حيث بلغت ٨٥,٦٩ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بمبلغ ٦٦,٧٤ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٣، ويتضمن ذلك احدى التسهيلات الكبيرة التي لم تقم بسداد الأقساط حسب إعادة الجدولة، علماً بأن هذه التسهيلات مدعومة بضمانات كافية. ويتضمن الإيضاح رقم ٧ حول البيانات المالية تفصيلاً عن القروض المتعثرة والمخصصات والحركة خلال العام.

الموجودات

بلغ مجموع الموجودات ٤٦,٢٧٣٨ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٤، والذي يعكس انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٤,٠٪ عن عام ٢٠١٣، حيث بلغ ٢٧٤٩,٢٣ مليون دينار بحريني بنهاية العام المنصرم. وقد بلغت الأصول المدرة للدخل ٩٢,٢٥٨٠ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة بمبلغ ٨٤,٢٥٩٦ مليون دينار بحريني في نهاية العام السابق والتي تعكس انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٦,٠٪. وقد انخفضت محفظة القروض والسلفيات خلال العام نظراً لسداد تسهيلات كبيرة وعدم توافر فرص الإقراض الممتازة. وقد تم استثمار هذا التخفيض في أصول سائلة مثل الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية. وتمتاز محفظة أصول البنك بتنوعها الجيد. فقد بلغت محفظة القروض والسلفيات نسبة ٢٨,٥٪ من إجمالي الأصول، بينما بلغت سندات الخزينة نسبة ١٧,٩٪ وفي نفس الوقت بلغت نسبة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية ١٠,٤٪. وتمثلت الأوراق الاستثمارية بنسبة ٢٦,٥٪ من إجمالي الأصول وتمثلت الأصول الأخرى ٦,٧٪ من إجمالي الأصول.

تمتاز محفظة قروض البنك كذلك بتنوعها مع زيادة تواجد البنك في السوق المحلية وتوطيد علاقات البنك التجارية مع زبائنه في مملكة البحرين وذلك لتتوافق مع إستراتيجية البنك الهادفة إلى التركيز على القطاعات النشطة من الاقتصاد المحلي. وقد تركزت محفظة القروض والسلفيات بصفة أساسية في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى. وبالاستناد إلى الاستحقاقات التعاقدية في نهاية العام، تستحق نسبة ٤٠,٠٪ من المحفظة خلال عام واحدة بينما تستحق نسبة ٧١,٩٪ خلال ثلاث سنوات من تاريخ الميزانية العمومية.

بنهاية العام، بلغت محفظة استثمارات البنك ٩٩٩,٤٩ مليون دينار بحريني (٢٠١٣): ٩٩٧,٧٢ مليون دينار بحريني). وتتألف المحفظة الاستثمارية للبنك بشكل رئيسي من أوراق مالية مكونة من سندات ديون وأسهم، ونسبة بسيطة تمثل الاستثمارات التي يتم تقييم قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة من صناديق مشتركة. وتمثل نسبة كبيرة تبلغ ٩٩,٤٪ من مجموع سندات الديون تصنيفات استثمارية عالية.

هذا ويتضمن الإيضاحان ٢٩ و٣٠ حول البيانات المالية تفصيلاً لمجموع الموجودات حسب التوزيع الجغرافي والقطاعي.

المطلوبات

بلغت ودائع الزبائن ٢١٥٤,٨٥ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بمبلغ ٢٠٨٢,٥٤ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٣. ويستمر البنك في الحصول على ودائع من الزبائن، وذلك بفضل المركز الرائد الذي يمتاز به البنك في السوق المحلية وكونه مؤسسة مالية تعتبر ملاذاً آمناً وذات وضع قوي في مملكة البحرين.


كما بلغت السلفيات بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والمبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ١٦٦,٤٩ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بمبلغ ٢٨٢,٧١ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٣. ولا تزال ودائع الزبائن تمثل مصدراً رئيسياً للتمويل، حيث بلغت نسبة ودائع الزبائن إلى مجموع المطلوبات ٩١,٣٪ بنهاية عام ٢٠١٤.

ملاءة رأس المال

بلغت حقوق الملكية، بما في ذلك المخصصات المقترحة، مبلغ ٣٧٨,٠٢ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٤، مقارنة بمبلغ ٣٦٣,١٤ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٣، بزيادة بنسبة ٤,١٪. وبنهاية العام، مثلت حقوق الملكية نسبة ١٢,٨٪ من مجموع الموجودات.

كانت نسبة ملاءة رأس المال في تاريخ الميزانية العمومية ٣,٢٤٪، بينما بلغت نسبة الفئة الأولى من رأس المال ٣٢,٠٪ وذلك قبل المخصصات المقترحة. وقد تم احتساب هاتين النسبتين وفقاً لتوجيهات بازل ٢ ومصرف البحرين المركزي.

إن نسبة ملاءة رأس مال البنك، والتي تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق، تفوق كثيراً الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل وهي ٨٪، كما تفوق بشكل مريح الحد الأدنى المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي والبالغ ١٢٪. هذا ويتضمن الإيضاح رقم ٤١ حول البيانات المالية وإفصاحات بازل ٢ - المحور الثالث مزيداً من التفاصيل حول ملاءة رأس المال. ومن بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في المحافظة على نسبة عالية من ملاءة رأس المال في البنك القاعدة القوية لرأس المال ونسبة المخاطر المنخفضة للأصول والالتزامات المدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية والتي تتضمن نسبة كبيرة من التسهيلات ذات المخاطر الموزونة المنخفضة مثل الحكومات ومؤسسات القطاع العام والبنوك والمؤسسات المالية.



الوصول إلى آفاق
جديدة من أجل
تحقيق نمو مستدام
في السنوات القادمة



إدارة المخاطر

أصبحت عملية إدارة المخاطر من أهم المسائل لدى جميع المصارف نظراً لتسارع وتيرة التكامل بين الأسواق المالية العالمية والابتكارات المتزايدة للأدوات المالية وزيادة استخدام الأدوات المالية المشتقة وتذبذب السوق وتغيرات الأنظمة الرقابية بشكل واسع والتركيز على هيكل التنظيم والإدارة وهيكل المكافآت، لذلك فإن إدارة المخاطر تعتبر عاملاً أساسياً لأي مؤسسة مصرفية. وعلى مدى السنوات الماضية، قام بنك البحرين الوطني بتطوير عملية إدارة المخاطر لتكون إحدى كفاءاته الأساسية ليكون بذلك في وضع يمكنه من مواجهة التحديات بشكل جيد. ويتم تقييم المخاطر بالنسبة لتأثيراتها على الدخل وقيمة الموجودات وهي تعكس تقييمنا للآثار المحتملة على نشاطات أعمالنا كنتيجة للتغيرات في الوضع السياسي والبيئة الاقتصادية ووضوح السوق والوضع الائتماني لربائنا. وقد تميزت إدارة المخاطر في بنك البحرين الوطني بكونها دائماً حذرة ومستبقة الأحداث وذلك بهدف تحقيق التوازن الأمثل بين حجم المخاطر والعوائد المتوقعة.



بروس شارلز ويد
المدير العام
مجموعة المخاطر

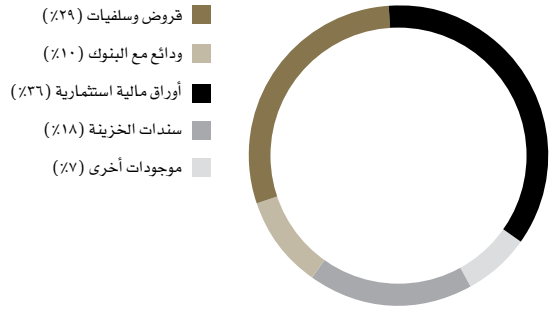
تظهر المخاطر نتيجة للنشاطات الائتمانية المتعددة التي تقوم الوحدات المصرفية المتعددة بمزاولةها. فوحدة الخدمات المصرفية للمؤسسات مسؤولة عن تقديم الخدمات المصرفية لكبرى المؤسسات والشركات العاملة في مملكة البحرين، وأما وحدة الخدمات المصرفية الإقليمية فتتولى مسؤولية تقديم التسهيلات الائتمانية لكبرى الشركات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما تتولى وحدة تمويل التجارة الدولية والمؤسسات المالية اقتناص وتحديد فرص وتمويل التجارة البنئية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع بقية دول العالم. وتشتمل مسؤوليات وحدة الخدمات المصرفية التجارية على إحتياجات الإقراض لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمملكة البحرين. بينما تقوم مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية بإقراض الأفراد في مملكة البحرين علاوة عن توفير الخدمات المصرفية الأخرى. أما مجموعة الخزينة، الفروع الإقليمية والعمليات فهي مسؤولة عن جميع نشاطات البنك فيما يتعلق بالخزينة والاستثمار بأسواق المال، بينما يقوم فرع أبوظبي وفرع الرياض بتلبية إحتياجات سوق الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

تتخصص السلطة في إدارة المخاطر في البنك لدى مجلس الإدارة. ويقوم المجلس بوضع السياسات الخاصة بمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق ووضع الإرشادات التشغيلية الملائمة بالإستناد إلى التوصيات التي تقدمها الإدارة التنفيذية بالبنك. ويتم تفويض الصلاحيات لمستويات مختلفة من المدراء وذلك حسب المبالغ ونوعية الخطر والضمانات المتوفرة للبنك. وقد كون البنك لجان للبت في القضايا المتعلقة بالمخاطر، ولديه هيكل خاص للحصول على التفويضات اللازمة.

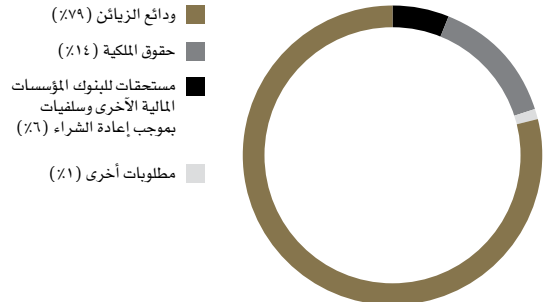
تعتبر دائرة الرقابة الداخلية في البنك جزءاً لا يتجزأ من نظام إدارة المخاطر الذي يتبعه البنك. وتلعب هذه الدائرة دوراً هاماً في تقييم الإستقلالية والفعالية بشكل عام لإدارة المخاطر في البنك. وتتم مراجعة مرحلية لمخاطر الأصول من قبل الدائرة المذكورة للتأكد من الإلتزام بالسياسات والإجراءات والشروط المقررة. ومراجعة نوعية الأصول وإبراز الجوانب التي تدعو للقلق حتى يتم إتخاذ الإجراء التصحيحي في الوقت المناسب.

تقدم مجموعة المخاطر بالبنك الدعم اللازم لوحدات الأعمال المصرفية في كل ما يتعلق بإدارة المخاطر. وتزاول هذه المجموعة مهامها بشكل مستقل عن وحدات

مكونات الموجودات نسبة مئوية



مكونات مجموع المطلوبات وحقوق الملكية نسبة مئوية



لدى البنك عدة أنظمة وإجراءات للتنبه عن حالات تعثر بأحد الحسابات. ويتم إتباع عملية تصنيف صارمة بالنسبة لجميع الحسابات المتعثرة التي تتجاوز مدة تخلفها عن تسعة وثمانون يوماً. ويستخدم البنك معايير صارمة خاصة بوضع المخصصات ومتابعة القروض غير منتظمة السداد. ويتم تحديد مقدار المخصصات بالإعتماد على وضع الضمانات ومصدر التسديد والقيم الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، إلخ. هذا وتم وضع مخصصات كافية للحماية من المخاطر المحتملة بمحفظة القروض.

المخاطر القانونية

تقوم دائرة المخاطر القانونية بإدارة وتقليل من المخاطر القانونية التي يواجهها البنك من خلال المراجعة والمشورة الفورية حول مستندات المعاملات والمراجعة المنتظمة للمستندات الموحدة للتأكد من حماية مصالح البنك والتفاوض مع أطراف التعامل/ المحامين والإطلاع بشكل مستمر على آخر التطورات في مجال المعاملات المصرفية المحلية والدولية وقوانين الشركات والقوانين والأنظمة الأخرى واتخاذ الإجراء التصحيحي عندما يكون نشاط عمل البنك عرضة للتأثر.

تضمن الخبرة الداخلية بشكل مستقل تحقيق الأهداف المذكورة بشكل مناسب. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم البنك مؤسسات ذات سمعة دولية وذلك لتقديم المشورة له حول الأمور المتعلقة بالقوانين الأجنبية وتمثيل البنك في القضايا والدعاوى القانونية أمام السلطات القانونية الأجنبية وذلك عندما تكون هناك حاجة لهذا التمثيل.

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة بنك ما على الوفاء بجميع الإلتزامات المالية نتيجة عدم التوافق بين إستحقاقات الموجودات والمطلوبات. وتضمن إدارة مخاطر السيولة توفير الأموال في جميع الأوقات من أجل الوفاء بإحتياجات البنك الخاصة بالتمويل.

تحدد إدارة الموجودات والمطلوبات مختلف معايير السيولة التي يجب الإلتزام بها، مثل الحد الأدنى من الأصول السائلة وحدود الفجوات ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، إلخ.

وقد حافظ البنك على أصول كافية في الموجودات السائلة مثل النقد والأرصدة مع البنوك المركزية والودائع لدى البنوك وسندات الخزينة. وبتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٤ بلغت نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الموجودات ٢٢,٤٪. وتساعد هذه النسبة العالية من السيولة البنك على الوفاء بكل سهولة بمتطلبات الزبائن المتغيرة والخاصة بالسلفيات والسحوبات.

لقد جاءت مقدرة البنك في المحافظة على معدلات عالية من السيولة نتيجة لنجاحه المستمر في الإحتفاظ بقاعدة عريضة من الودائع، وساعدت إستراتيجية البنك التسويقية في ضمان التوازن بين الودائع تحت الطلب والودائع الثابتة. ونتيجة لنجاح إستراتيجية تنظيم الودائع وتوازن الموجودات والمطلوبات تمكن البنك من تعزيز مكانته بين البنوك الأخرى كمقترض أساسي ومن تقليل إعماده على السلفيات قصيرة الأجل ذات الطبيعة المتذبذبة.

الأعمال المصرفية الأخرى من أجل تحليل المخاطر وتقديم توصياتها وذلك قبل الحصول على موافقة من الجهات المسؤولة. كما أن البنك يشجع النقاش والتواصل بين وحدات الأعمال المصرفية ومجموعة المخاطر بهدف تحقيق توازن بين المخاطر والعوائد المتوقعة.

هذا وتضم عملية إدارة المخاطر مختلف جوانب المخاطر وهي كما يلي:

مخاطر الإئتمان

تمثل مخاطر الإئتمان إمكانية تحمل خسارة مالية نتيجة عدم وفاء الزبون بشروط وأحكام التسهيلات الإئتمانية الممنوحة له. ويتم قياس وتحديد مثل هذه المخاطر بالنسبة للموجودات المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية.

يتبع البنك إجراءات وسياسات ثابتة بالنسبة لتقييم مخاطر الإئتمان والمتابعة المنتظمة لها. ويتم إجراء عملية مراجعة منتظمة لكل حساب على حدة كما يتم حد المخاطر التي يتم تعيينها وذلك باستخدام مختلف الطرق والوسائل بما في ذلك الحصول على الرهونات والضمانات المقابلة من المساهمين أو الأطراف الأخرى. ويتم الإحتفاظ بهوامش كافية من على الضمانات لتخفيف حدة آثار الحركات السلبية والتذبذبات في أسعار الرهونات بالسوق.

بالإضافة إلى عملية التحليل الصارمة لمخاطر الإئتمان، فإنه يتم تطبيق الشروط والأحكام على جميع التسهيلات الإئتمانية بشكل صارم من قبل إدارة الإئتمان. ويضمن نظام التصنيف الداخلي والمراجعة تحديد أي خلل يطرأ على مخاطر الإئتمان وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة فوراً. وتعتمد التصنيفات الداخلية للبنك على مقياس من عشرة درجات يأخذ بعين الإعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية وذلك من أجل تقرير المستوى الذي قد يتخلف فيه المقترض عن الوفاء بإلتزاماته. ويتم تقسيم التصنيفات بعد ذلك إلى فئات تعكس التقديرات حسب أعلى مستوى خسارة في حال تخلف المقترضين عن السداد. وتتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. وتساعد عملية المتابعة المنتظمة لمحفظة البنك على التخرج من الحسابات التي تشهد تدهوراً في مستوى المخاطر.

يتبع البنك معايير صارمة في وضع الحدود الإئتمانية للدول والمؤسسات المالية الدولية، كما يقوم بتطبيق إجراءات حذرة للتحكم في نشاطاته الإستثمارية. ولا يتم فقط إجراء تقييم منتظم للحكم على الملاءة الإئتمانية للزبون فحسب، بل تتم كذلك إجراء عملية مراقبة يومية للتطورات المالية على الصعيد العالمي وهو ما يضمن تحديد الأحداث التي من شأنها التأثير على مخاطر البنك إبان وقوعها.

يدخل البنك في عقود المشتقات ضمن نطاق أنشطة أعماله الإعتيادية العادي من أجل تلبية متطلبات وإحتياجات زبائنه ومن أجل تبادي التقلبات المفاجأة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف. ويتم إحتساب خطر الائتمان الناشئ عن أحد عقود المشتقات من خلال احتساب كلفة استبدال العقد إذا كانت قيمته السوقية إيجابية. بالإضافة إلى تقدير التغيير المستقبلي المحتمل في قيمة العقد. ويتم قصر مخاطر الإئتمان الخاصة بعقود ذات قيمة سوقية سالبة بالتغيير المستقبلي المحتمل في قيمتها السوقية. هذا ويتضمن الإيضاح رقم (١٧) حول البيانات المالية مزيداً من التفاصيل حول عقود المشتقات.

كنتيجة لتذبذب أسعار الفائدة إلى الحد الذي يختلف فيه هيكل إعادة تسعير الفائدة المدرة للموجودات عن المطلوبات. ولهذا فإن هدف البنك هو تحقيق الإستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لموجوداته ومطلوباته وفي نفس الوقت الذي يعد نفسه وبشكل إنتقائي للإستفادة من التغيرات قصيرة الأجل المتوقعة على أسعار الفائدة.

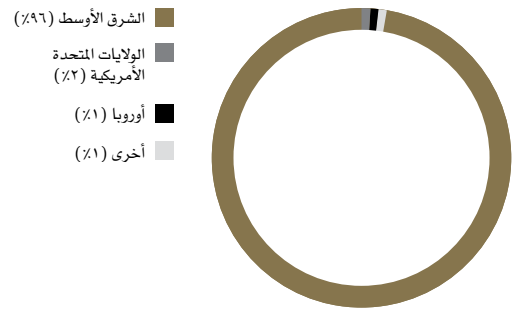
يستخدم البنك تحليل فجوات أسعار الفائدة لقياس مدى تأثير أسعار الفائدة على أرباح البنك السنوية والناتج عن عدم توافق في إعادة التسعير بين أوضاع كل من الموجودات ذات أسعار الفائدة الحساسة، والمطلوبات والمشتقات. ويوضح الرسم البياني لمدى التأثير أسعار الفائدة هيكل البنك لإعادة تسعير الفجوات كما في ٢١ ديسمبر ٢٠١٤. وتدل الفجوة السلبية على مدى تأثر المطلوبات بينما تدل الفجوة الإيجابية على مدى تأثر الموجودات. ويبين الإيضاح رقم (٢٢) حول البيانات المالية بالتفصيل وضع مخاطر البنك المتعلق بأسعار الفائدة.

كما يستخدم البنك التحليل الزمني المعدل من أجل قياس تأثير أسعار الفائدة على المحفظة ذات الدخل الثابت. ويعطي تعديل الفترة الزمنية نسبة التغيير المئوية لقيمة المحفظة وذلك بعد تغيير قدره ١٪ في العائد، وجاءت الفترة الزمنية المعدلة لمحفظة البنك للدخل الثابت بـ ٣٥، ٢٪ كما في ٢١ ديسمبر ٢٠١٤. هذا يعني أن ما نسبته ١٪ من التغيير التصاعدي المتوازي في منحني الفائدة سينتج عنه تدهور في قيمة المحفظة بما يعادل ١٠,٧٦ مليون دينار بحريني. كما يتم استخدام مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. ويتولى رئيس وحدة الخزينة والاستثمار المسؤولية الأساسية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. وتعد تقارير خاصة عن الأوضاع والمخاطر بصورة يومية يتم مراجعتها من قبل المسؤولين بالبنك. كما يتم تعديل الأوضاع إن تطلب الأمر ذلك. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة تغييرات أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات، ويتم إتخاذ القرارات الإستراتيجية بهدف الإستمرار في تحقيق فوائد ثابتة ومنتظمة.

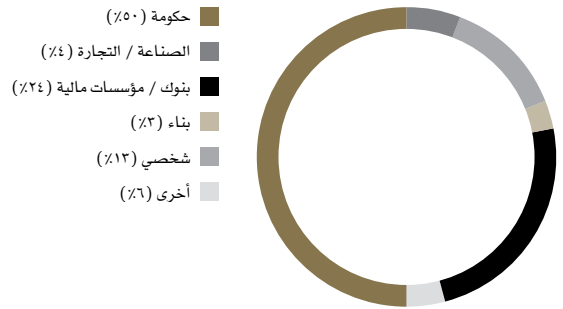
مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تتعرض لها قيمة محفظة المتاجرة نتيجة التغييرات في أسعار الفائدة وأسعار القطع الأجنبي وأسعار السلع وأسعار الأسهم. وتخضع نشاطات البنك الخاصة بالمتاجرة في الأدوات المالية لسياسات محافظة والتزام صارم بإجراءات الرقابة والحدود والفصل الدقيق والتام بين واجبات المكاتب الأمامية والخلفية وتقديم تقارير منتظمة عن أوضاع البنك والقيام بالمراجعة المستقلة لجميع إجراءات الرقابة والحدود والاختيار الدقيق والصارم لأنظمة الأسعار والمتاجرة وإدارة المخاطر. ويتم وضع قيود على أساس سنوي وتتم مراجعتها بشكل منتظم. وتعتبر النوعية والتصنيف الائتماني من المعايير الأساسية لاختبار أدوات المتاجرة. ويستخدم بنك البحرين الوطني الطريقة الموحدة لاحتساب مخاطر السوق. وبموجب هذه الطريقة يتم احتساب رأس المال المطلوب الاحتفاظ به لمواجهة مختلف عوامل الخطر التي تؤثر على محفظة المتاجرة ومراكز العملات المتاحة بالبنك. إن متطلبات رأس المال الخاصة بكل من مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر القطع الأجنبي، ومخاطر الأسهم، ومخاطر أسعار السلع، ومخاطر خيارات الأسهم يتم احتسابها بشكل منفصل ومن ثم تحصيل مجموعها للوصول إلى مجموع متطلبات رأسمال مخاطر السوق الخاص بالبنك. وتوضح الجداول التالية مخصصات رأس المال بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

التوزيع الجغرافي للموجودات نسبة مئوية



التوزيع القطاعي للموجودات نسبة مئوية



يقوم رئيس وحدة الخزينة والاستثمار وبصفة دائمة بمراقبة إستحقاقات الموجودات والمطلوبات بحيث يتم الإحتفاظ بمستويات كافية من السيولة في جميع الأوقات. هذا ويتضمن الإيضاح رقم (٢٥) حول البيانات المالية تفصيلاً لتوزيع الإستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مثلت الموجودات التي تستحق خلال ثلاثة أشهر ٤٩, ١٢٪ من مجموع الموجودات. ويمكن أيضاً وبكل سهولة تسهيل نسبة كبيرة من سندات الإستثمار والتي يزيد مدد إستحقاقها على ثلاثة أشهر مما يعزز مقدرة البنك في إدارة مخاطر السيولة. ويضمن البنك لنفسه وجود سيولة كافية دائماً من خلال الإستحقاقات الحقيقية المبنية على سجل الإحتفاظ بالودائع ومن خلال توفر الإستثمارات السائلة. هذا إضافة إلى الخطط الموضوعية لمواجهة الطوارئ في حينها من أجل تقليل المخاطر التي قد تحدث نتيجة تغيرات أوضاع السوق. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي بمراجعة شهرية لمخاطر أسعار الفائدة والفجوات ومتطلبات السيولة في أوقات الطوارئ ووضع السيولة مع دراسة المسائل الإستراتيجية المتعلقة بها.

مخاطر أسعار الفائدة

تقاس مخاطر أسعار الفائدة بمدى التغيير في أسعار فائدة السوق وأثرها على الهوامش وصافي الفوائد المكتسبة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. وتهدف عملية إدارة موجودات ومطلوبات البنك إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكله المحافظ المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية. ويتأثر صافي الفوائد المكتسبة

مخاطر العمليات. وعلاوة على ذلك، فإن دائرة مخاطر التشغيل تقوم بتقييم المخاطر الكامنة في جميع المنتجات الجديدة والخدمات وفي عمليات المنتجات والاتفاقيات المنظمة لها وذلك قبل أن يتم تنفيذها.

يشمل نطاق عمل دائرة الرقابة الداخلية في البنك عمليات التدقيق والمراجعة لجميع الوحدات المصرفية والخدمات المساندة والفروع. وتركز عمليات التدقيق الداخلي بشكل رئيسي على تقييم المخاطر ووسائل وإجراءات الرقابة وعلى التأكد من الإلتزام بالسياسات المقررة والتحويلات الممنوحة. وتتم مراجعة الأنظمة والعمليات المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة من قبل دائرة الرقابة الداخلية من حيث مخاطر التشغيل الكامنة فيها قبل أن يتم تطبيقها. ولدى دائرة الرقابة الداخلية إستراتيجية تامة عن باقي دوائر وأقسام البنك. وهي تقوم بالإبلاغ عن أي خلل أو قصور ذي أهمية في الرقابة الداخلية إلى لجنة التدقيق المنتبذة عن مجلس الإدارة.

لدى البنك خطة متكاملة لاستمرارية العمل تتمثل في مركز خارجي مستقل للحاسب الآلي خاص بالحالات الطارئة إضافة إلى قسم الحاسب الآلي الرئيسي لضمان تقديم خدمات الدعم الكامل لعمليات البنك في حال وجود أي طارئ في نظام تقنية المعلومات. ويتم إختبار خطة استمرارية العمل ومركز الدعم بشكل دوري ومنظم للتأكد من جاهزيته للعمل في الحالات الطارئة. وقد تم اتخاذ كافة الاجراءات ووضع الارشادات اللازمة لتجنب البنك من الوقوع في عمليات غسيل الاموال.

مخاطر السمعة ومخاطر الائتمان

تعرف مخاطر السمعة بأنها الآثار الحالية والمحتملة على الأرباح ورأس المال الناشئة عن الرأي العام السلبي والذي من شأنه أن يؤثر على القدرة على إقامة علاقات أو خدمات جديدة أو على الاستمرار في خدمة العلاقات الحالية. إن إدارة مخاطر السمعة تعتبر ميزة ذاتية ضمن ثقافة البنك وهي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من أنظمة الرقابة الداخلية. وإلى جانب تحديد وإدارة المخاطر، فإن نظام الرقابة الداخلية يتضمن كذلك المحافظة على ممارسات العمل على مستوى عال من الجودة تجاه زبائن ومساهمي البنك وتجاه الأجهزة الرقابية والجمهور بشكل عام وتجاه زبائن الائتمان وغير الائتمان. ومن خلال سياساته وممارساته، فإن بنك البحرين الوطني يضمن بأن عملية تنقيح المخاطر المتعلقة بالزبائن وتوقعات الأداء تتم قبل تقديم المنتجات والخدمات الإستثمارية لهم. وعلاوة على ذلك، فإنه بمجرد بيع المنتج أو الخدمة، يتم نقل التوقعات المناسبة للمخاطر والأداء بوضوح وتتم معاملة الأموال تحت الإدارة بكل حذر ومهنية.

تخضع كافة الجوانب المتعلقة بالمخاطر المذكورة أعلاه لمراجعة منتظمة من قبل مجلس الادارة واللجنة التنفيذية بناءً على تقرير مفصل عن المخاطر. إن هذا النظام المتكامل المتبع في إدارة المخاطر يساعد البنك في تحقيق هدفه وهو تأمين الحماية الكاملة لمصالح مساهميه وزبائنه.

نوعية الخطر (بالآلاف الدنانير البحرينية)	
مخاطر أسعار الفائدة	٣٨٠,٧٩
مخاطر الأسهم	٨٩,٩٨
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	٣٠,٧٤
مخاطر السلع	-
مخاطر الخيارات	-
مجموع متطلبات رأس المال الأدنى لمخاطر السوق	٥٠١,٥١
المضاعف	١٢,٥
مخاطر السوق الموزونة حسب الطريقة الموحدة	٦٢٦٨,٨٩

وخلال الفترة من يناير حتى ديسمبر ٢٠١٤، كانت متطلبات رأس المال الأقصى حسب الطريقة الموحدة ١,٤٦ مليون دينار بحريني بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠١٤، بينما كانت متطلبات رأس المال الأدنى ٠,٢٦ مليون دينار بحريني بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٤.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاءة في العمليات الداخلية أو تعثرها أو عن الأخطاء البشرية أو نتيجة خلل في الأنظمة أو نتيجة حدوث أحداث خارجية. ويستخدم بنك البحرين الوطني إجراءات وأنظمة سليمة ومحكمة يتم بموجبها تنفيذ مهمات ووظائف معينة. وتتم مراجعة وتعديل وتطوير هذه الأنظمة والإجراءات بشكل مستمر من أجل إحتواء كافة المخاطر المحتملة.

قامت وحدة تنظيم مخاطر إدارة التشغيل ضمن مجموعة المخاطر بمتابعة وتنظيم جوانب مخاطر التشغيل المختلفة بشكل مستقل. وقام البنك أيضاً بتأسيس لجنة تعنى بمخاطر إدارة التشغيل، حيث تقوم هذه اللجنة بعمليات متابعة ومراقبة ومراجعة مخاطر إدارة التشغيل المتنوعة، بالإضافة من التأكد من وضع إجراءات تحد من تطور هذه المخاطر والعمل على تطبيقها.

إن برنامج التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة والذي يوفر لدائرة الرقابة على العمليات وإدارة المخاطر نظرة دقيقة وشاملة للمقارنة بين مختلف عناصر مخاطر التشغيل بالإضافة إلى قياسها من حيث احتمال حدوث الآثار المحتملة في مختلف وحدات البنك التي توفر أيضاً أساساً لتقييم وتنظيم اشتراطات التعزيزات الرقابية والطرق الجديدة لتقليل المخاطر وذلك بطريقة منظمة.

بالإضافة إلى برنامج التقييم الذاتي للمخاطر، يستخدم البنك كذلك مؤشرات الخطر الأساسية كأداة لرقابة مخاطر التشغيل. إن مؤشرات الخطر الأساسية هي عبارة عن إحصاءات ومقاييس تقدم فكرة عن أوضاع مخاطر التشغيل التي تواجه البنك. وقد تم تصميم مؤشرات الخطر الأساسية مع وضع حدود تظهر ارتفاع مستوى المخاطر وهو ما يمثل دليلاً على حدة الخطر وضرورة اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب. وتتم متابعة نتائج مؤشرات الخطر الأساسية بصفة دورية ومنتظمة من قبل دائرة إدارة مخاطر التشغيل وتتم مراجعتها من قبل لجنة إدارة



الاستفادة من الأساس
القوي لأعمالنا من أجل
توسعتها في مناطق
جديدة بكل ثقة



تقرير المكافآت

تحدد السياسة العامة لمكافآت لبنك، والتي تضم المكافآت المتغيرة، سياسة البنك الخاصة بمكافآت مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الأساسية التي يتم أخذها بعين الاعتبار عند تحديد هذه السياسة.

من شأن وجود إطار حوكمة قوي وفَعَال أن يضمن قيام البنك بالعمل ضمن حدود واضحة فيما يتعلق بإستراتيجية وسياسة التعويض الخاصة به. ويتم الإشراف على جميع الشئون المتعلقة بالتعويض والمكافآت والإلتزام العام بالإشتراطات الرقابية من قبل لجنة التعيينات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة.

خلال العام، قام البنك بتطبيق الممارسات الصحيحة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتقدم بمقترح لإجراء تعديلات على إطار سياسة المكافآت المتغيرة. ويخضع إطار السياسة المعدلة ومكوناته من الحوافز لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوي القادم. وبمجرد الموافقة عليها، سيتم تطبيق السياسة على حوافز الأداء السنوية لعام ٢٠١٤ وسيتم العمل بها بشكل كلي مستقبلاً.

إن سياسة مكافآت البنك تراعي على وجه الخصوص دور كل موظف، حيث يتم وضع إرشادات بالنظر إلى كونه يتحمل مخاطر جوهرية و/ أو شخص معتمد ضمن دوائر الأعمال أو يقوم بأدوار في الرقابة أو في الدعم. ويعرف الشخص المعتمد بأنه موظف يحتاج في تعيينه إلى موافقة رقابية مسبقة نظراً لأهمية الدور الذي يلعبه داخل البنك، بينما يعتبر الموظف بأنه يتحمل مخاطر جوهرية إذا كان يتراأس دائرة أعمال هامة وأي أفراد ضمن سيطرته ممن لهم آثار جوهرية على توزيع وتشكيلة مخاطر البنك.

هذا وقد تم تلخيص الخصائص الأساسية لإطار المكافآت المقترح كما يلي:

إستراتيجية المكافآت

إن فلسفة التعويض المطبقة في البنك قائمة أساساً على منح مستوى تنافسي من مجموع التعويضات وذلك بهدف إستقطاب الموظفين المؤهلين والأداء والإحتفاظ بهم. وتقوم سياسة المكافآت المتغيرة للبنك أساساً على ثقافة الأداء التي تربط مصالح الموظفين بمصالح مساهمي البنك. وتدعم هذه العوامل عملية تحقيق الأهداف من خلال موازنة المكافآت الممنوحة مقابل تحقيق كل من النتائج ذات المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. وقد تمت صياغة هذه السياسية بهدف المشاركة في النجاح والربط بين حوافز الموظفين وإطار المخاطر وما ينتج عنها.

لضمان التوافق بين ما نقوم بدفعه للموظفين وإستراتيجية أعمال البنك، فإننا نقيم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف السنوية طويلة المدى المالية وغير المالية والموجزة بما يتماشى مع نظام إدارة أداء البنك. وتأخذ عملية التقييم هذه بعين الإعتبار الإلتزام بقيم البنك والمخاطر ومعايير وإجراءات الإلتزام وفوق ذلك كله التصرف بنزاهة. وبشكل عام، فإن الأداء يتم الحكم عليه ليس على أساس ما يتم تحقيقه على مدى القصير والطويل فحسب، بل على أساس الكيفية التي تحققت بها على نفس القدر من الأهمية، حيث أن البنك يؤمن بأن العامل الأخير يسهم في إستدامة أنشطة أعماله على المدى الطويل.

دور لجنة التعيينات والمكافآت

تتولى لجنة التعيينات والمكافآت مسئولية الإشراف على جميع سياسات التعويض الخاصة بموظفي البنك وتعتبر لجنة التعيينات والمكافآت هي اللجنة المشرفة والمنظمة لسياسة وممارسات برامج التعويض، وهي المسئولة عن تحديد ومراجعة وإقتراح سياسة المكافآت المتغيرة لمجلس الإدارة من أجل الموافقة عليها. وهي مسئولة كذلك عن تحديد المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات التعويضات والمكافآت. وتضمن لجنة التعيينات والمكافآت تعويض ومكافأة جميع موظفي البنك بشكل عادل ومسئول. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس منتظم لكي تعكس هذه السياسة التغييرات التي تحدث في ممارسات السوق وخطة العمل والمخاطر التي يواجهها البنك.

تعتبر النوعية والإلتزام طويل المدى من قبل جميع الموظفين عاملاً أساسياً لنجاح البنك. ولهذا فإن البنك يسعى لإجتذاب وتحفيز والإحتفاظ بأفضل الكفاءات والكوادر الملتزمة بإستمرار في العمل لدى البنك والمستعدة للقيام بدورها في خدمة مصالح المساهمين طويلة الأجل. ويتكون برنامج مكافآت البنك من العناصر الأساسية التالية:

١. الراتب الأساسي الثابت

٢. المزايا

٣. مكافأة الأداء السنوية (البونص)

قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة التعيينات والمكافآت بهدف تلبية الأهداف المذكورة أعلاه. هذا وقد وردت تفاصيل كاملة عن اللجنة، بما في ذلك تواريخ انعقادها وذلك تحت قسم التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات. وقد بلغ المبلغ الإجمالي المدفوع لأعضاء لجنة التعيينات والمكافآت خلال عام ٢٠١٤، على شكل أتعاب مقابل حضور الجلسات، ٦,٥٠٠ دينار بحريني.

المستشارين الخارجيين

تم تعيين مستشارين خلال العام من أجل تقديم المشورة للبنك حول التعديلات المقترحة على سياسة المكافآت المتغيرة للتوافق مع ممارسات المكافآت الصحيحة لمصرف البحرين المركزي والممارسات المتبعة في القطاع. ويشمل ذلك المساعدة في وضع برنامج حوافز مناسب قائم على الأسهم.

مجال تطبيق سياسة المكافآت

لقد تم تبني سياسة المكافآت على مستوى البنك وسيجري تطبيقها على فروعها الخارجية وشركاته التابعة.

مكافآت مجلس الإدارة

يتم تقدير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لنص المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني لعام ٢٠٠١. وسيتوضع حدود مبالغ مكافآت مجلس الإدارة بحيث يكون مجموع المكافآت (باستثناء الأتعاب مقابل حضور جلسات المجلس) لا تتجاوز نسبة ٥% من الأرباح الصافية للبنك، وذلك بعد خصم المبالغ المنصوص عليها في المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني من أي سنة مالية.

تخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين خلال إجتماع الجمعية العمومية السنوي للبنك. ولا تشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين الحوافز التي ترتبط بالأداء مثل الأسهم الممنوحة وخيارات الأسهم أو برامج الأخرى لحوافز الأسهم المؤجلة والمكافآت أو المزايا التقاعدية.

وتشمل مسؤوليات لجنة التعيينات والمكافآت، فيما يتعلق بسياسة التعويضات المتغيرة للبنك، كما هو محدد في مهامها واختصاصاتها، ولكنها غير محصورة بالمهام التالية:

- اعتماد ومراقبة مراجعة نظام المكافآت وذلك لضمان أن النظام يعمل كما هو مخطط له.
- اعتماد سياسة المكافآت والمبالغ المخصصة لكل شخص معتمد وكل موظف يتحمل المخاطر بالإضافة إلى مجموع المكافآت المتغيرة التي يتم توزيعها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مجموع المكافآت يشمل الرواتب والأتعاب والمصروفات والمكافآت والمزايا الأخرى التي يحصل عليها الموظف.
- التأكد من تعديل المكافآت لجميع أنواع المخاطر وأن نظام المكافآت يأخذ بعين الاعتبار الموظفين الذين يحققون الأرباح على المدى القصير ولكنهم في نفس الوقت يتحملون حجماً مختلفاً من المخاطر بالنيابة عن البنك.
- التأكد من أنه بالنسبة لمن يتحملون المخاطر، تشكل المكافآت المتغيرة جزءاً كبيراً من مجموع المكافآت التي يحصلون عليها.
- مراجعة نتائج إختبار الإجهاد والإختبار الخلفي قبل اعتماد مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، بما في ذلك الرواتب والأتعاب والمصروفات والمكافآت والمزايا الأخرى التي يحصل عليها الموظف.
- التقييم الحذر للممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت للإيرادات المستقبلية المحتملة والتي يبقى توقيتها وإحتمالها غير مضمون. وتقوم لجنة التعيينات والمكافآت بمناقشة مسألة المبالغ المدفوعة للدخل الذي لا يمكن تحقيقه أو الذي يبقى احتمال تحقيقه غير مضمون وقت القيام بعملية الدفع.
- التأكد من أنه بالنسبة للأشخاص المعتمدين في إدارة المخاطر ودوائر التدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والإلتزام يكون مجموع المكافآت الثابتة والمتغيرة يميل لصالح المكافآت الثابتة.
- تقديم توصية بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على أساس حضورهم وأدائهم و الإلتزامهم بنص المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكد من وضع آليات الإلتزام المناسبة من أجل ضمان الإلتزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو الحذر على المكافآت ومن المسؤولية بهدف تقليص آثار ربط المخاطر الكامنة في ترتيب مكافآتهم.

المكافآت المتغيرة للموظفين

إن المكافآت المتغيرة مرتبطة بالأداء وهي تتكون في غالبيتها من مكافآت أداء سنوية (البونص). وترتبط المكافآت المتغيرة بتحقيق الأهداف المالية والتشغيلية المحددة لكل عام وأداء الموظفين الفردي في تحقيق هذه الأهداف ومساهماتهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.

لدى البنك إطار معتمد من قبل مجلس الإدارة يهدف إلى تحقيق الشفافية بين الأداء والمكافآت المتغيرة. وقد تم تصميم هذا الإطار على أساس أن الجمع بين الأداء المالي وتحقيق الأهداف غير المالية الأخرى من شأنه - في حال تساوت جميع الأمور الأخرى - أن يفضي إلى تحقيق حزمة من المكافآت المستهدفة للموظفين. ويتم تعديل حزمة المكافآت للأخذ بعين الاعتبار المخاطر عبر استخدام المعايير المرتبطة بالمخاطر (بما في ذلك المقاييس المستقبلية). وضمن الإطار الذي تم تتيه لتحديد حزمة المكافآت المتغيرة، فإن لجنة التعيينات والمكافآت تهدف إلى الموازنة بين توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تشمل مؤشرات الأداء الأساسية على مستوى البنك مجموعة من المقاييس قصيرة وطويلة الأجل والتي تشمل الربحية والملاءة المالية والسيولة ومؤشرات النمو.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت وبكل دقة بتقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت للإيرادات المستقبلية المحتملة والتي يبقى توقيتها واحتمالية تحقيقها غير مؤكدين. وتبين لجنة التعيينات والمكافآت أن قراراتها تتفق مع تقييم الوضع المالي للبنك وفرصه المستقبلية.

يتبع البنك إجراءات رسمية وشفافة في تعديل حزمة المكافآت لتأخذ بعين الاعتبار جودة الأرباح. ويسعى البنك لدفع المكافآت من الأرباح المحققة والثابتة. وإذا كانت جودة الأرباح غير قوية، فإنه يمكن تعديل قاعدة الأرباح حسب تقدير لجنة التعيينات والمكافآت.

لتكون لدى البنك عموماً أية مبالغ قابلة للتوزيع ضمن حزمة المكافآت، يجب أن يحقق الحدود خاصة بأهدافه المالية. وتضمن معايير ومؤشرات الأداء تقلص مجموع المكافآت المتغيرة بشكل كبير في الأغلب عند تحقيق البنك لأداء مالي غير مشجع أو سلبي. وعلاوة عن ذلك، فإن حزمة المكافآت المذكورة أعلاه تخضع لتعديلات المخاطر وذلك بما يتفق مع هذه التعديلات وإطار الربط. وتضمن عملية إدارة الأداء كون جميع أهداف وحدات الأعمال والموظفين منسجمة بشكل مناسب مع الكل.

مكافآت عمليات الرقابة

إن مستوى المكافآت المقدمة للموظفين في عمليات الرقابة والدعم يسمح للبنك باستخدام موظفين أكفاء وذوي خبرة عالية لهذه العمليات. ويضمن البنك أن مجموعة المكافآت الثابتة والمتغيرة لموظفي الرقابة والدعم يجب أن تميل لصالح المكافآت الثابتة. وتعتمد المكافآت المتغيرة لعمليات الرقابة على الأهداف الخاصة بها وليس على الأداء المالي الفردي للأعمال التي تقوم بمراقبتها.

يلعب نظام إدارة أداء البنك دوراً رئيسياً في تحديد أداء وحدات الدعم والرقابة على أساس الأهداف الموضوع لها. ويتم تركيز هذه الأهداف بشكل كبير على الأهداف غير المالية والتي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والإعتبارات الأخلاقية بالإضافة إلى بيئة السوق والبيئة الرقابية علاوة عن المهام ذات القيمة المضافة والخاصة بكل وحدة.

التعويض المتغير لوحدات الأعمال

يتم تحديد التعويض المتغير لوحدات الأعمال بشكل رئيسي من خلال أهداف الأداء الأساسية المحددة في نظام إدارة أداء البنك. وتشمل هذه الأهداف كل من الأهداف المالية وغير المالية، بما في ذلك رقابة المخاطر والالتزام والإعتبارات الأخلاقية بالإضافة إلى بيئة السوق والبيئة الرقابية. إن مراعاة تقييم المخاطر أثناء تقييم أداء الأفراد يضمن في حال وجود أي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح على المدى القصير ولكنهما يتحملان حجماً مختلفاً من المخاطر نيابة عن البنك أن تتم معاملتهما بشكل مختلف بموجب نظام المكافآت.

إن مجموع المكافآت المتغيرة المدفوع لكل الموظفين بما في ذلك برنامج أسهم الحوافز هو ضمن حدود ١٠٪ إلى ١٥٪، من صافي الأرباح قبل اقتطاع المكافآت.

إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط المخاطر هو موازنة وضبط المكافآت المتغيرة مع تشكيلة المخاطر التي تواجه البنك. وضمن مساعيه لتحقيق ذلك، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار كل من المعايير الكمية والمعايير النوعية ضمن عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المعايير الكمية وقرارات الأفراد دوراً في تحديد تعديلات المخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة لضمان كون سياسة المكافآت قد وضعت لتقليل قابلية الموظفين لأخذ مخاطر كبيرة وغير ضرورية بحيث تتناسب مع مخرجات المخاطر ويكون لها مجموع مناسب من المكافآت التي تتفق مع عملية ضبط المخاطر.

تأخذ لجنة التعيينات والمكافآت بعين الاعتبار كون سياسة المكافآت المتغيرة منسجمة مع توزيع مخاطر البنك. ويضمن تطبيق إطار وعمليات تقييم المخاطر حسب التوقعات المستقبلية والتقييم بأثر رجعي، التقييم الدقيق للممارسات المكافآت القائمة على الإيرادات المستقبلية المحتملة والتي تكون ذات توقيت وتحقق غير مضمون.

لا يمكن إتخاذ أي قرار بسحب مكافأة الفرد إلا من قبل مجلس إدارة البنك.

تسمح تخصيصات البنك القابلة للإسترداد لمجلس الإدارة بأن يقرر أنه، عندما يكون مناسباً، يمكن للحوافز المستحقة/ غير المستحقة بموجب برنامج المكافآت المؤجلة تلغى وذلك في حالات معينة. وتشمل هذه الحالات ما يلي:

- وجود أدلة مقبولة ودامغة بوجود سوء سلوك متعمد أو أخطاء جوهرية أو إهمال أو عدم كفاءة لدى الموظف، مما تسبب في تعريض البنك/ وحدة عمل الموظف لخسائر جوهرية في أدائها المالي أو معلومات غير صحيحة بشكل جلي في البيانات المالية للبنك أو إخفاق جوهري في إدارة المخاطر أو خسائر في سمعة البنك أو المخاطر الناشئة نتيجة تصرفات وقرارات هذا الموظف أو إهماله أو سوء سلوكه أو عدم كفاءته وذلك خلال سنة الأداء المعنية.
- قيام الموظف، عن قصد وبشكل متعمد، بتضليل السوق و/ أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء المعنية.

يمكن اللجوء إلى الإسترداد إذا كان التعديل الخاطئ للجزء غير المستحق غير كاف وذلك بالنظر إلى طبيعة وحجم المسألة.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الإعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وكلفة رأس المال. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من أجل مراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل إستراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. ويؤكد البنك بأن مجموع المكافآت المتغيرة لا يحد من قدرته على تعزيز وتقوية قاعدته الرأسمالية.

تبقى لجنة التعيينات والمكافآت على إطلاع دائم على أداء البنك بالإعتماد على إطار إدارة المخاطر. وتستخدم لجنة التعيينات والمكافآت هذه المعلومات عند أخذ المكافآت بعين الإعتبار من أجل ضمان التناغم والتوافق بين العوائد والمخاطر والمكافآت.

في السنوات التي يعاني فيها البنك من خسائر جوهرية في أدائه المالي، يشمل إطار تعديل المخاطر العديد من التعديلات مثل تقليل مجموع المكافآت والتغييرات المحتملة على فترة الاستحقاق والتأجيلات الإضافية والتخصيصات القابلة للإسترداد.

تستطيع لجنة التعيينات والمكافآت، ومن خلال موافقة مجلس الإدارة، إستخدام وسائل الترشيد وإتخاذ القرارات الإختيارية التالية:

- زيادة/ تقليل التعديل على تقييم المخاطر بأثر رجعي،
- إمكانية إجراء تأجيلات إضافية أو زيادة مبلغ مكافآت الأسهم
- الإسترداد من خلال ترتيب تخصيصات قابلة للإسترداد.

إطار الإعادة

تسمح التخصيصات القابلة للإسترداد لمجلس إدارة البنك بأن يقرر أنه، عندما يكون مناسباً، يمكن للحوافز غير المستحقة بموجب برنامج المكافآت المؤجلة أن يسقط الحق فيها/ يتم تعديلها أو بإمكانية إسترداد التعويض المتغير الذي تم تسليمه وذلك في حالات معينة. أما الهدف من وراء ذلك فهو السماح للبنك بالإستجابة وبشكل مناسب إذا تبين بأن مؤشرات الأداء التي أعتمدت في قرار المكافآت لا تعكس الأداء المقابل على المدى الطويل. وتتضمن جميع المكافآت التعويضية المؤجلة تخصيصات تساعد البنك على تقليل أو إلغاء المكافآت للموظفين الذين كان لسلوكهم الفردي آثار ضارة بشكل جوهري على البنك خلال سنة الأداء المعنية.

عناصر المكافآت المتغيرة

تتضمن المكافآت المتغيرة العناصر الرئيسية التالية:

نقد مدفوع مقدماً	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها ودفعها نقداً عند الإنتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة.
نقد مؤجل	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها ودفعها نقداً على أساس نسبي على مدى ٣ سنوات.
مكافآت أسهم مقدماً	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها وإصدارها على شكل أسهم عند الإنتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة.
أسهم مؤجلة	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها ودفعها على شكل أسهم على أساس نسبي على مدى ٣ سنوات.

هذا وتخضع جميع المكافآت المؤجلة للتخصيصات القابلة للإسترداد. ويتم دفع جميع مكافآت الأسهم ليستفيد الموظف بعد فترة احتفاظ مدتها ستة شهور إعتباراً من تاريخ استحقاقه لها. إن عدد مكافآت أسهم رأس المال المقدمة ترتبط بسعر أسهم البنك حسب قوانين برنامج حوافز أسهم البنك. ويتم دفع أي أرباح نقدية على هذه الأسهم إلى الموظف بالإضافة إلى الأسهم (أي بعد فترة الاحتفاظ).

التعويض المؤجل

يخضع الموظف من منصب مدير أول فما فوق، لتأجيل المكافأة المتغيرة وذلك كما يلي:

الإسترداد	الخطأ	الاحتفاظ	فترة التأجيل	المدرء الأوائل ومساعدو المدير العام	أكبر خمس موظفين من حيث الرواتب	المدرء العامون فما فوق	مكونات التعويضات المتغيرة
نعم	-	-	فوري	%٥٠	%٤٠	%٤٠	نقد مدفوع مقدماً
نعم	نعم	٦ شهور	فوري	%١٠	-	-	أسهم مقدمة
نعم	نعم	-	٣ سنوات*	-	%١٠	%١٠	نقد مؤجل
نعم	نعم	٦ شهور	٣ سنوات*	%٤٠	%٥٠	%٥٠	مكافآت أسهم مؤجلة

* يتم استحقاق النقد أو الأسهم المؤجلة على أساس نسبي على مدى ٣ سنوات.

يمكن للجنة التعيينات والمكافآت، وبالإعتماد على تقييمها لتوزيعات الأدوار والمخاطر التي يتحملها الموظف، أن تقوم بزيادة تغطية الموظفين والتي ستخضع لترتيبات التأجيل.

بيانات المكافآت المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

ألف دينار بحريني	٢٠١٤
٢٧	• أتعاب حضور جلسات
٤٤٠	• مكافآت
-	• أخرى

(ب) مكافآت الموظفين

٢٠١٤

المجموع	المكافأة المتغيرة						مكافآت مضمونة (نقداً/أسهم)	مكافآت أولوية (نقداً/أسهم)	مكافأة ثابتة		عدد الموظفين	ألف دينار بحريني
	مؤجلة			مقدماً					أخرى	نقداً		
	أخرى	أسهم	نقداً	أسهم	نقداً							
												الأشخاص المعتمدون
٣,٣٥١	٠	٧٨٧	١٥٥	٣	٦٣٦	٠	٠	٣٠٧	١,٤٦٢	٧		- وحدات العمل
٢,٢٣٧	٠	٣٣٢	١٨	٦١	٣٧٥	٠	٠	٢٧٠	١,١٨١	١٢		- الرقابة والدعم
٥٨٦	٠	٩٧	٠	٢٤	١٢١	٠	٠	٧٨	٢٦٦	٥		أشخاص آخرون يتحملون مخاطر جوهريّة
١٣,٤٢٢	٠	٧٦	٠	١٩	٢,٩٦١	٠	٠	٣,١٢٣	٧,٢٤٣	٥٣٣		موظفون آخرون
٨٦٤	٠	٠	٠	٠	٣٠	٠	٠	٢٤٦	٥٨٨	٣٠		موظفون أقليميون
١٩,٥٩٦	٠	١,٢٩٢	١٧٣	١٠٧	٤,٠٩٣	٠	٠	٣,٧٧٨	١٠,١٥٣	٥٥٧		المجموع

البيانات المالية

٥٥	تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين
٥٦	بيان المركز المالي
٥٧	بيان الربح أو الخسارة
٥٨	بيان الدخل الشامل
٥٩	بيان التغيرات في حقوق الملكية
٦١	بيان التدفقات النقدية
٦٢	إيضاحات حول البيانات المالية